جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

نظام الإصلاح الاجتماعي
في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة

إعداد

ناصر محمد عبدالله عمر

إشراف

د. محمد أبو الرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الجنائي من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2024

نظام الإصلاح الاجتماعي
في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة

إعداد

ناصر محمد عبدالله عمر

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/09/12م، وأجيزت:

د. محمد أبو الرب	
المشرف الرئيسي	**التوقيع**
د. عصام الاطرش	
المشرف الخارجي	**التوقيع**
د. نور عدس	
المشرف الداخلي	**التوقيع**

الإهداء

إلى حبيبتي التي أفضلها عن نفسي، فهي التي ضحت من أجلي، والتي لم أراها يومًا ما تدخر جهدًا في سبيل إسعادي دائمً وأبدًا، إليك وحدك أمي الحبيبة.

دائمًا ما نسير في دروب الحياة، ويبقى معنا من يسيطر على أذهاننا في كل طريق نسلكه، فلك أنت يا صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم أراك تبخل على بأي شيء طيلة حياتي، أنه أنت والدي العزيز.

إلى من أضاءت حياتي بحبها وملأت قلبي بالدفء والأمان. إلى من كانت دائماً سندي ودعمي في كل خطوة خطوتها. أهديك ثمرة هذا الجهد المتواضع، تعبيراً عن شكري وامتناني لكل لحظة قضيناها معاً، ولكل كلمة تشجيع همستها في أذني إلى خطيبتي وشريكة دربي.

إليكم أصدقائي الاعزاء، ولكم جميعًا يا من ساعدوني وكانوا دائمًا بجانبي من أجل مساعدتي بكل ما يملكون من جهد ووقت.

إلى كل من استنشق عبق هذه الأرض الطيبة وارتقى بروحه في سمائها العالية... شهداء فلسطين الأبرار.

إلى من أمضوا زهرة شبابهم خلف قضبان السجون، صامدين كالجبل، ثابتين كالصخرة... أسرانا البواسل.

إلى هؤلاء جميعاً، أهدي بكل فخر وإجلال ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفاناً بتضحياتهم العظيمة وتقديراً لذكراهم الخالدة.

الباحث: ناصر عمر

الشكر والتقدير

أحمد الله تعالى أولًا وآخرًا على الفضل العظيم الذي منحني إياه، ثم أتقدم بالشكر لمن فضلهما لا ينقطع عليَّ والدي الحبيبين على كل جهودهم منذ لحظة ولادتي إلى هذه اللحظات المباركة، أنتم يا أبي وأمي نجاحي وفرحتي وكل شيء جميل في حياتي، ويسرني أن أوجه الشكر الجزيل لكل من نصحني أو أرشدني أو ساهم لو بشيء قليل أو وجهني في إعداد هذا البحث وإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من المراحل التي مررت بها، وأشكر على وجه الخصوص الأستاذ الفاضل الدكتور: "محمد أبو الرب"، على مساعدتي ومساندتي وإرشادي بالنصح والتعليم والتصحيح وعلى كل ما بذله معي، وأسأل الله أن يكون البحث هذا في صحيفة أعالمهم جميعًا، وأن يجزيهم تعالى خير الجزاء والحمد لله رب العالمين

الباحث: ناصر عمر

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

نظام الإصلاح الاجتماعي
في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: **ناصر محمد عبد الله عمر**

التوقيع: 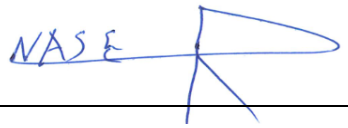

التاريخ: **2024/09/12**

قائمة المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... هـ

قائمة المحتويات ..... و

المخلص ..... ط

الفصل الأول: المقدمة 1

تمهيد 1

مشكلة الدراسة 3

أسئلة الدراسة 4

أهمية الدراسة 5

أهداف الدراسة 6

حدود أو محددات الدراسة 7

مصطلحات الدراسة 8

منهجية الدراسة 9

الدراسات السابقة 10

التعقيب على الدراسات السابقة 14

خطة الدراسة 15

الفصل الثاني: ماهية نظام الاصلاح الاجتماعي 17

المبحث الأول: النظرية العامة للاصلاح الاجتماعي 17

المطلب الأول: مفهوم نظام الاصلاح الاجتماعي 18

الفرع الثاني: التسلسل التاريخي لتطبيق الإصلاح الاجتماعي 21

المطلب الثاني: تطبيقات نظام الإصلاح الاجتماعي 24

المبحث الثاني: خصائص الإصلاح الاجتماعي 27

المطلب الأول: أهمية نظام الإصلاح الاجتماعي 27
المطلب الثاني: أهداف نظام الإصلاح الاجتماعي 30
الفرع الأول: برامج العدالة الترميمية 32
الفرع الثاني: نماذج شرطة المجتمع..... 32
الفرع الثالث: إصلاحات السياسات المتعلقة بالمخدرات 32
الفرع الرابع: إصلاحات العدالة للشباب 32
الفرع الخامس: المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة 33
الفصل الثالث: التنظيم القانوني للإصلاح الاجتماعي في التشريعات الفلسطينية 34
المبحث الأول: آليات إعادة التأهيل في التشريعات الجزائية الفلسطينية 34
المطلب الأول: الأسس التشريعية لإعادة التأهيل في فلسطين 35
المطلب الثاني: إعادة التأهيل في التشريعات الفلسطينية..... 38
الفرع الأول: قانون العقوبات الفلسطيني رقم 16 لعام 1960م..... 38
الفرع الثاني: قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لعام 2001 41
الفرع الثالث: قانون الأحداث رقم 4 لعام 2016 42
الفرع الرابع: قانون مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين هو قانون رقم 6 لعام 1998 43
المطلب الثالث: ملائمة التشريعات الجزائية الفلسطينية مع نظام الإصلاح الاجتماعي 45
المبحث الثاني: مظاهر تعزيز الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الفلسطينية 47
المطلب الأول: المؤسسات التي تشرف على الإصلاح الاجتماعي في فلسطين 48
المطلب الثاني: أبعاد الإصلاح الاجتماعي التي تناولتها التشريعات الفلسطينية..... 51
الفرع الأول: استبدال العقوبة..... 53
الفرع الثاني: الإقامة الجبرية 54
الفرع الثالث: الغرامة الجنائية 55
الفرع الرابع: الاختبار القضائي 56
المطلب الثالث: تخصيص التشريعات القانونية الفلسطينية لتناول الإصلاح الاجتماعي 58

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات 63
النتائج 63
التوصيات 64
المراجع العلمية 66
Abstract ..... b

نظام الإصلاح الاجتماعي
في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة

إعداد

ناصر محمد عبدالله عمر

إشراف

د. محمد أبو الرب

المخلص

هدف الدراسة إلى التعرف على نظام الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة، وتتمحور إشكالية الدراسة حول مدى فعالية النظام الحالي للإصلاح الاجتماعي في التشريع الجزائي الفلسطيني في تحقيق أهدافه المتعلقة بإعادة تأهيل الأفراد وإعادة إدماجهم في المجتمع. تتناول الدراسة هذه الفعالية من خلال تحليل مجموعة من المعايير، بما في ذلك الإطار التشريعي، وتطبيق القوانين، وبرامج التأهيل والإدماج، والبنية التحتية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه هذا النظام؛ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي من خلال البحث في المصادر والأدبيات القانونية المتاحة، بالرجوع إلى الكتب والمراجع القانونية المتخصصة في موضوع القانون الجنائي والإصلاح الاجتماعي.

ومن أهم نتائج الدراسة أن للإصلاح الاجتماعي دوراً محورياً في تأهيل الأفراد المدانين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وأن البرامج الإصلاحية، مثل التعليم المهني والدعم النفسي، تسهم بشكل كبير في تحسين فرص إعادة الاندماج وتقليل نسب العود إلى الجريمة. كما أظهرت النتائج أن التشريعات الجزائية الفلسطينية تتضمن بعض الأسس الداعمة لنظام الإصلاح الاجتماعي، لكنها تعاني من نقص في التطبيق الفعال والشامل، مما يبرز الحاجة الماسة لتطوير هذه التشريعات لتكون أكثر انسجاماً مع التطورات الحديثة في مجال العدالة الإصلاحية.

الكلمات المفتاحية: نظام الإصلاح الاجتماعي؛ التشريعات الجزائية؛ إعادة التأهيل؛ إدماج السجناء.

الفصل الأول

المقدمة

تمهيد

نظام الإصلاح الاجتماعي هو جزء أساسي من نظام العدالة الجنائية في أي مجتمع، ويعد من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول للتصدي للجريمة وضمان السلامة العامة، وإن دراسة وتطوير هذا الجانب في نظام العدالة الجنائية تمثل جزءاً حيوياً من تطوير المجتمعات وتحسين نوعية العدالة والأمان الاجتماعي.

كما ويشير إلى جهود وعمليات التغيير التي تهدف بشكل رئيس إلى تحسين كل من الظروف الإنسانية والاجتماعية في المجتمعات، وتتعلق بالتغيرات الإيجابية في نظم وهياكل وسياسات المجتمعات على تنوعها والتي تؤثر على حياة الأفراد اليومية.

وتشمل التشريعات الجزائية مجموعة الأنظمة والقوانين واللوائح التي تحدد أنواع الجرائم وتحدد عقوباتها، مثل السرقة والتزوير والاحتيال والتجارة غير المشروعة والتعاطي مع المخدرات، وغيرها الكثير، كما وتحدد هذه التشريعات العناصر اللزمة لإثبات ارتكاب هذه الجرائم، وتعتمد على مجموعة من المبادئ الأساسية، مثل مبدأ الشرعية الذي يتطلب ان يكون هناك قانون صادر يحظر فعلاً معيناً قبل ان يتم معاقبة الافراد عليه، كما وتعتمد على مبدأ الجريمة، أي أن يكون الفرد قد ارتكب الجريمة بنية جنائية وعمداً، وتختلف التشريعات الجنائية من بلد لآخر، حيث يتم تحديد الجرائم والعقوبات وفقاً للقوانين المحلية والثقافات والقيم السائدة في كل دولة.

ويهدف الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية إلى تحقيق العدالة والمساواة في المجتمعات من خلال تعديل وتحديث القوانين الجزائية، كما ويهدف إلى تحقيق تغيرات إيجابية في نظام العدالة الجنائية وتوفير حماية للافراد والحد من الظلم الواقع والتمييز، وتعتبر أداة قوية في تنظيم السلوك الاجتماعي وفرض العقوبات على المخالفين.

تبدأ القضية بفهم مفهوم نظام الإصلاح الاجتماعي والتشريعات الجزائية، فالتشريعات الجزائية هي مجموعة القوانين والتشريعات التي نحدد وتنظم الجرائم والمخالفات الجنائية في مجتمع معين، وتحدد العقوبات التي يمكن فرضها على المرتكبين، من ناحية أخرى، فنظام الإصلاح الاجتماعي يركز على إعادة تأهيل الجناة وإعادتهم إلى المجتمع بطريقة تقلل من احتمالية عودتهم للجريمة.

في سياق التطورات القانونية والاجتماعية المعاصرة، يبرز استكشاف نظام الإصلاح الاجتماعي داخل التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة كموضوع حيوي ومثير للاهتمام، وتعكس تفاصيل هذا النظام ليس فقط الطابع المتطور لأطُر القانون الفلسطيني، بل تدل أيضاً على الآثار العميقة التي يمكن أن تكون لها على العدالة الاجتماعية وحقوق الأفراد ورفاهية المجتمع.

وتسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة المتشابكة بين القانون والمجتمع على ضرورة التنقيب في المبادئ والآليات والأهداف التي يتضمنها نظام الإصلاح الاجتماعي في إطار التشريعات الجزائية الفلسطينية السائدة، من خلال استكشاف هذا التقاطع، تهدف إلى كشف التفاصيل المعقدة حول كيفية إسهام الأحكام القانونية في تشكيل والاستجابة للنسيج الاجتماعي، مما يؤثر في نهاية المطاف على ديناميات العدالة ورفاهية المجتمع.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأسس المفاهيمية لنظام الإصلاح الاجتماعي، مسلطة الضوء على آلياته التشغيلية والدور الذي يلعبه في سياق أوسع للمجتمع الفلسطيني، من خلال التركيز على التحديات والفرص ضمن الإطار القانوني الحالي، نسعى ليس فقط إلى فهم المشهد القانوني الراهن، بل لتقديم رؤى قد تسهم في تعزيز النظام أو إجراء التعديلات الضرورية لتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني المتغير.

مع تحولات اجتماعية سريعة، تكمن أهمية هذا الاستكشاف في أنه خطوة نحو فهم التفاعلات المعقدة بين القانون والمجتمع، بهدف تقديم رؤى قيمة لصانعي السياسات، والممارسين القانونيين، والعلماء المشاركين في الحوار المستمر حول الإصلاح القانوني والتقدم الاجتماعي في السياق الفلسطيني.

مشكلة الدراسة

يثير الوضع الحالي لنظام الإصلاح الاجتماعي في التشريع الجزائي الفلسطيني مخاوف كبيرة بشأن فعاليته وتوجيهه لتطلعات المجتمع المعاصر، في حين تم وضع الإطار التشريعي بهدف تعزيز الإصلاح الاجتماعي وإعادة التأهيل، إلا أن هناك فجوات وغموضًا بارزاً يعيقان تنفيذه بنجاح.

حيث إن التشريع الجزائي الفلسطيني الحالي يسعى إلى التركيز على إعادة التأهيل، ومع ذلك، يشكل نقص في توفير إجراءات وبرامج ملموسة عائقاً أساسياً أمام تحقيق هذا الهدف بنجاح، ما يخلق حالة من العجز لدى النظام الحالي عن توفير إطار قوي للإعادة التأهيل، مما يعيق الجهود المبذولة لإدماج الجناة بنجاح في المجتمع وقد يؤدي إلى تكرار السلوك الجنائي، إضافة إلى أن غياب آليات دعم اجتماعي شاملة، مثل خدمات الإرشاد والبرامج التعليمية والتدريب المهني داخل النظام الجزائي، عائقاً رئيسياً أمام التأهيل الفعّال للمجرمين، والدعم الكافي ضروري للتعامل مع القضايا الأساسية التي تسهم في السلوك الجنائي وتيسير انتقال ناجح إلى المجتمع.

وفي ظل الوقت الذي تفتقر فيه التشريعات الحالية إلى أحكام تشجع على المشاركة المجتمعية الفعّالة في عمليات إعادة التأهيل، وتعتبر المشاركة المجتمعية أمراً أساسياً لخلق بيئة داعمة للأفراد الساعين لإعادة بناء حياتهم بعد السجن، ويمكن أن تسهم قلة هذه المشاركة في التنمر والعزل، مما يعيق الإعادة الناجحة، كما يسهم التشوش في إجراءات الحكم ومعايير الأهلية لبرامج الإصلاح الاجتماعي في خلق عدم وضوح يؤثر على تطبيق القانون، فالوضوح في الإرشادات القضائية أمر أساسي لضمان نتائج عادلة ومتناسقة، والتي تعزز الثقة في النظام القانوني وقدرته على تسهيل عمليات إعادة التأهيل.

ويتطلب معالجة هذه التحديات استعراضاً وإصلاحاً شاملاً للنظام الحالي للإصلاح الاجتماعي في التشريع الجزائي الفلسطيني، ويُلزم النهج الشامل والتعاوني الذي يشمل خبراء القانون وأصحاب المصلحة في المجتمع

والسلطات المعنية لتصميم نظام يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويعزز إعادة التأهيل، ويسهم في الرفاه العام للمجرمين والمجتمع على حد سواء.

كما تعتبر فعالية النظام الحالي للإصلاح الاجتماعي في التشريع الجزائي الفلسطيني في تحقيق أهدافه من إعادة التأهيل وإعادة إدماج الفرد في المجتمع موضوعاً مهماً ومعقداً يتطلب النظر في عدة جوانب، ويتم تقييم فعالية هذا النظام من خلال النظر إلى عدة معايير تشمل الإطار التشريعي، وتطبيق القوانين، وبرامج التأهيل والإدماج، والبنية التحتية، والتحديات التي تواجه هذا النظام.

كما أن نظام الاصلاح الاجتماعي في فلسطين غير معمول به رغم وجود نصوص عليه في القانون، في ظل وجود عدداً من المعوقات والموانع التي تحول دون العمل به، كما أن هذا النظام منصوص عليه في التشريع النافذ، وبناء على ذلك كيف يتم تنظيم وتطبيق نظام الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة، وما هي مدى ملاءمته لتحقيق إعادة تأهيل ودمج السجناء في المجتمع الفلسطيني.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة كما يأتي: ما مدى تبني نظام الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة؟

أسئلة الدراسة

تقوم الدراسة من خلال جوانبها بالإجابة عن العديد من الأسئلة التالية:

1. ما نظام الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة؟
2. ما هي المعايير التي يجب الاخذ بها في نظام الإصلاح الاجتماعي في فلسطين؟
3. ما مدى فعالية النظام الحالي للإصلاح الاجتماعي في التشريع الجزائي الفلسطيني في تحقيق أهدافه إعادة التأهيل وإعادة إدماج الفرد في المجتمع الفلسطيني؟

4. هل التشريع الفلسطيني يشارك المجتمع في عمليات إعادة التأهيل، وما هي العقبات التي تواجه تحقيق مشاركة فعّالة للمجتمع؟

5. هل يعمل التشريع الجزائي الفلسطيني على توفير آليات الدعم الاجتماعي داخل النظام الجزائي؟

6. هل يسمح قانون العقوبات الفلسطيني بالتعاون بين المنظمات المجتمعية غير الحكومية مع الجهات الرسمية في تعزيز برامج الإصلاح؟

أهمية الدراسة

تظهر أهميّة الدراسة من خلال:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية)

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع جوهري يتعلق بتطوير التشريعات الجزائية الفلسطينية المرتبطة بنظام الإصلاح الاجتماعي، بحيث تسهم في تطوير الفهم المتعلق بمفهوم الإصلاح الاجتماعي ضمن التشريعات الجزائية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالمبادئ والأحكام القانونية التي تركز على إصلاح الجاني وإعادة تأهيله، كما تقدم فرصة لفحص الفلسفات والسياسات التي تعتمدها التشريعات الجزائية الفلسطينية لتحقيق العدالة الجنائية، سواء من خلال العقوبات أو بدائل العقوبة التي تهدف إلى إصلاح الأفراد بدلاً من معاقبتهم فقط، كما تسهم الدراسة في إلقاء الضوء على مدى توافق التشريعات الفلسطينية مع المعايير الدولية في مجال العدالة الإصلاحية، وتقديم توصيات لتحسين السياسات القانونية الحالية.

بالإضافة إلى ذلك، تثري هذه الدراسة الأبحاث المستقبلية من خلال تزويد المهتمين وصناع القرار والمشرعين عند تطوير السياسات الجنائية بمادة نظرية تتناول نظام الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة، مما يعزز اتخاذ قرارات مبنية على أبحاث علمية وأدلة قوية.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية)

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها تساعد في اقتراح تحسينات عملية من الممكن أن تعزز من دور نظام الإصلاح الاجتماعي في إعادة تأهيل الجناة وتقليل معدلات الجريمة، كما تقدم توصيات تتعلق بدور المؤسسات الإصلاحية ودور السجون في تحقيق أهداف إعادة التأهيل والإصلاح، مما يسهم في تعزيز فعالية هذه المؤسسات في المجتمع الفلسطيني.

كما تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى تحسين السياسات الفلسطينية المتعلقة بالتعامل مع الجناة، خاصة في كيفية تطبيق العقوبات وبدائلها، مثل الخدمات الاجتماعية أو التأهيل المهني، إضافة إلى أنه يفيد العاملين في النظام القانوني الفلسطيني من هذه الدراسة من خلال توفير إطار عمل أوضح لتطبيق السياسات الجزائية، ما يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات القضائية ذات الصلة بالإصلاح الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تقديم برامج تأهيلية فعالة وعقوبات بديلة تركز على إصلاح الفرد، تساهم الدراسة في تقليل معدلات الجريمة على المدى البعيد، لأن الجناة المعاد تأهيلهم أقل عرضة للعودة إلى السلوك الإجرامي، كما أن بإدخال بدائل للعقوبات مثل الخدمة المجتمعية أو الرقابة الإلكترونية، يمكن تقليل أعداد النزلاء في السجون، مما يخفف العبء على نظام السجون ويوفر موارد يمكن استغلالها في تحسين جودة التأهيل.

أهداف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة الحالية الرئيس إلى دراسة واقع نظام الاصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية، ويمكن تضمين بعض الأهداف المحدّدة التي تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقها، على النحو التالي:

1. التعرف إلى ماهية نظام الإصلاح الاجتماعي في فلسطين وأهميته.
2. التعرف إلى واقع نظام الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة.

3. دراسة المعايير التي يجب الأخذ بها عند تبني نظام الإصلاح الاجتماعي في فلسطين.

4. دراسة مدى فعالية النظام الحالي للإصلاح الاجتماعي في التشريع الجزائي الفلسطيني في تحقيق أهدافه من إعادة التأهيل وإعادة إدماج الفرد في المجتمع الفلسطيني.

5. دراسة مستويات تشجيع التشريع الفلسطيني الحالي على مشاركة المجتمع في عمليات إعادة التأهيل، وما هي العقبات التي تواجه تحقيق مشاركة فعّالة للمجتمع.

6. التعرف على دور التشريع الجزائي الفلسطيني في العمل على توفير آليات الدعم الاجتماعي مثل خدمات الإرشاد والبرامج التعليمية والتدريب المهني داخل النظام الجزائي.

7. دراسة مستويات التعاون بين نظام العقوبات الفلسطيني مع المنظمات المجتمعية وغير الحكومية لتعزيز فعالية برامج الإصلاح الاجتماعي.

حدود أو محددات الدراسة

1. الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية في نظام الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة.

2. الحدود الزمانية: منذ تاريخ إصدار قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني سنة (2001) مقارنة مع تاريخ صدور قانون العقوبات الاردني سنة (1960) وما بعده، كما تشمل فترة تاريخ إصدار قانون مراكز الاصلاح والتأهيل سنة 1998.

3. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في دولة فلسطين

مصطلحات الدراسة

نظام الاصلاح الاجتماعي: مجموعة من السياسات، والإجراءات، والبرامج التي تهدف إلى إعادة تأهيل الأفراد الذين ارتكبوا جرائم وإعادة دمجهم في المجتمع بشكل فعّال، بهدف تقليل معدلات العودة إلى الجريمة، وتعزيز فرص النزلاء للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم، وضمان حماية حقوقهم الإنسانية (أبو فاره، 2024).

التشريعات الجزائية: مجموعة القواعد القانونية التي تنظم إجراءات البحث عن الجريمة وضبطها، وتحديد وسائل إثباتها، وتحديد الجهة المختصة بملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم، كما تشمل هذه القواعد الإجراءات المتعلقة بالمحاكمة، وطرق الطعن في الأحكام الجزائية، وآليات تنفيذها (المغيض، 2022).

فعالية نظام الإصلاح الاجتماعي: تعني القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من النظام الإصلاحي في التشريع الجزائي، والتي تشمل إعادة تأهيل الأفراد الذين ارتكبوا جرائم، وإعادة دمجهم في المجتمع بشكل ناجح، وتقليل معدلات العودة إلى الجريمة (صبح، 2019).

معايير نظام الإصلاح الاجتماعي: مجموعة من المؤشرات والقيم التي تُستخدم لقياس وتقييم مدى نجاح وفعالية البرامج والإجراءات الإصلاحية في تحقيق أهدافها، وتتضمن هذه المعايير جوانب متعددة تشمل الجوانب الفردية، والمؤسساتية، والاجتماعية (طناس، 2016).

معدل العودة إلى الجريمة: أحد أهم المعايير لقياس فعالية نظام الإصلاح، ويعبر عن نسبة الأفراد الذين يعودون إلى ارتكاب الجرائم بعد الإفراج عنهم من السجن، فانخفاض هذا المعدل يشير إلى نجاح النظام الإصلاحي في إعادة تأهيل الأفراد ومنعهم من العودة إلى السلوك الإجرامي (علي، 2019).

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الاستقرائي بناء على:

1. البحث في المصادر والأدبيات القانونية المتاحة من خلال الرجوع والبحث في الكتب والمراجع القانونية التي تتناول موضوع القانون الجنائي والإصلاح الاجتماعي بشكل خاص، والإطلاع على مقالات بحثية محكمة تنشر في مجلات علمية محكمة، تقدم دراسات حالة، وتحليلات قانونية، وتقييمات لنظم الإصلاح في سياقات مختلفة، والإطلاع على القوانين الجزائية الأساسية في فلسطين، مثل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، والقوانين واللوائح الفرعية التي تنظم عمل السجون ومراكز الإصلاح وبرامج إعادة التأهيل.
2. تحليل ومراجعة الأبحاث والمقالات السابقة حول موضوع القانون الجنائي، من خلال تحليل الدراسات السابقة لفهم المناهج المتبعة، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وفحص الإحصاءات والبيانات التي تم استخدامها في الأبحاث السابقة لتقييم مدى تكرار بعض الظواهر ومدى نجاح بعض السياسات، والتعرف على الثغرات في الأبحاث السابقة، مثل قلة البيانات، أو عدم شمولية الدراسات لبعض الجوانب المهمة، وتقديم نقد بناء للأساليب المستخدمة والافتراضات التي بنيت عليها الدراسات السابقة.

المنهج الوصفي:

نظراً لملاءمة هذا المنهج لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث يستخدم هذا المنهج لوصف الظاهرة كما هي في الواقع؛ فالتحليل الوصفي يمثل نوعاً من تحليل البيانات التي تقدّم وصفاً للوضع الراهن، بناءً على ما تم تقديمه من بيانات سابقة تسمح بالتعلم من السلوكيات الماضية، كما أن المنهج الوصفي الذي يتناول موضوع الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية يوفر فهماً شاملاً للتشريعات والسياسات الجزائية

المعمول بها في فلسطين، ويسهل تحديد نقاط القوة والضعف في النظام الإصلاحي الحالي، ويكون أساساً للدراسات المستقبلية ولتطوير التوصيات القائمة على الأدلة.

كما يركز على وصف الوضع الحالي للنظام الإصلاحي وتشريعاته في فلسطين دون التركيز على تحليل الأسباب أو النتائج، ويتضمن هذا المنهج جمع المعلومات والبيانات المتاحة حول التشريعات الجزائية والإجراءات الإصلاحية المعمول بها في فلسطين، ووصف هذه القوانين والسياسات والإجراءات بشكل مفصل.

ويتضمن تحليل القوانين واللوائح القانونية المتعلقة بالنظام الإصلاحي في فلسطين، مثل قوانين العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، وتحديد أهدافها ونطاق تطبيقها، وتوضيح البرامج والسياسات المعتمدة من قبل الحكومة الفلسطينية لإعادة تأهيل السجناء وإدماجهم في المجتمع بعد الإفراج، مثل برامج التعليم والتدريب داخل السجون وخارجها، وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، وتحليل ظروف السجون وبيئتها، بما في ذلك البنية التحتية، والرعاية الصحية، والنظام الأمني، ومدى مطابقتها للمعايير الدولية لمعاملة السجناء، وتحديد التحديات التي تواجه عملية الإصلاح الاجتماعي في فلسطين، مثل ضعف التمويل، ونقص الموارد البشرية المؤهلة، والتحديات السياسية والاجتماعية، وتوضيح الجهات المعنية بتنفيذ السياسات الإصلاحية وإدارة السجون في فلسطين، مثل وزارة العدل والجهات ذات الصلة الأخرى.

الدراسات السابقة

يوجد عدد من الدراسات السابقة تناولت محاور الدراسة وهي:

دراسة جيلالي (2021) بعنوان: **"النفع العام كعقوبة بديلة في تحقيق السياسة الجنائية الحديثة":**

تُعَدُّ العقوبة السالبة للحرية من ناحية الوقت والتي تعتبر قصيرة المدة، من أبرز التحديات التي تواجه واقع السياسة العقابية المعاصرة، مما يستدعي توفر بدائل فعّالة لمواجهة مشكلات هذه العقوبات، ومن بين البدائل البارزة التي اقترحتها السياسة الجنائية الحديثة هي عقوبة العمل للنفع العام، نظراً لدورها الفعّال في تحقيق

إصلاح المحكوم عليه والعمل على إعادة دمجه اجتماعياً، حيث تُنفَّذ هذه العقوبة خارج السجون، وتبتعد عن البيئة التي تتصف بأنها مغلقة للمؤسسات العقابية، وقد بينت الدراسة أن هناك العديد من البدائل التي يمكن ممارستها كأساليب عقابية للجناة كل حسب جنايته وحسب امكانية توظيف هذه البدائل في سبيل تحقيق النفع الاجتماعي العام.

دراسة أحمد (2020) بعنوان: **"الصلح الجنائي والوساطة في التشريع الجنائي الفلسطيني "دراسة مقارنة":**

هدفت إلى استكشاف الصلح الجنائي والوساطة التي يتضمنها التشريع الجنائي المطبق في فلسطين، مع التركيز على الأدوار التي تلعبها أطراف العدالة مثل الشرطة والنيابة العامة إضافة إلى القضاء، والتي تتجاوز الدور التقليدي لهذه الجهات لتدخل في نطاق الدور الاجتماعي بدلاً من الدور البوليسي المعروف، كما تناولت الصلح العشائري، الذي يلجأ إليه الأفراد في فلسطين لتسوية مختلف النزاعات، وذلك باعتباره عقداً يتم فيه لقاء الأطراف وتسهيل التسوية بشكل أسرع مقارنة بالإجراءات القضائية الرسمية، مع الالتزامات الضرورية المتفق عليها، يُعقد هذا النوع من الصلح بناءً على إرادة الطرفين ويؤدي إلى التنازل عن العقوبة، كلياً أو جزئياً، مقابل التزامات معينة يجب على المسؤول الوفاء بها، مما يساعد على إنهاء الخصومات والعداوات بين الأطراف المتنازعة، كما أن الوساطة تُقرَّر بناءً على قرار من وكيل النيابة العامة، ويتميز دور المُصلح في عملية التدخل بين الأطراف بكونه أكثر عمقاً مقارنةً بدور الوسيط، باعتبارها وسيلة تسهم في حماية الأفراد من خلال تحقيق العدالة التقريبية التي تستند إلى التسوية الودية أو العدالة الانتقالية التي تنتقل من العقوبة لتصل إلى التفاوض.

دراسة بن الطيبي (2019) بعنوان: **"فلسفة المشروع الجزائري في الحد من العقاب في ظل السياسة الجنائية المعاصرة":**

هدفت إلى استعراض توجه واضه التشريع الجزائري نحو اعتماد فلسفة تقليل العقوبات، بما يتماشى مع تطورات السياسة العقابية الحديثة، وتسليط الضوء على استبدال العقوبات التي تعتبر سالبة للحرية، ومن

ضمنها الحبس الذي يكون قصير المدة، بعقوبات أخرى أكون أكثر فعالية وفائدة للمجرم، وتسهم هذه البدائل في عملية دمج المجرم الذي يكون محكوم عليه اجتماعياً، والعمل على تحقق الهدف الأساسي من العقوبة، وهو العمل على إصلاح المجرم وتأهيله، وقد بينت الدراسة أن الفلسفة المتبعة من قبل المشرع الجزائري بحاجة الى المزيد من التطوير والتعديل في ضوء البدائل المتاحة، والتي من شانها ان تساهم في تقليل الاعتمادية على نظام العقوبات بالمعنى التقليدي، واتباع الاساليب العقابية التي من شانها أن تعزز المسؤولية الاجتماعية لدى الجناة.

دراسة الشركسي (2018) بعنوان: "**دور الإصلاحات الجنائية والعقابية في إعادة الإندماج الاجتماعي للمحكوم عليهم**":

ان التشريعات المعاصرة أولت عناية بالغة بمسألة إصلاح المحكوم عليهم واعادة تأهيلهم وادماجهم في المجتمع، بوضع نظام ناجح يضمن تحقيق ذلك. ان عملية إعادة التأهيل الاجتماعي للمحبوسين تعتبر من أهم المراحل في السياسة العقابية، والتي تشمل العمل على تهذيب مختلف سلوك الجاني والعمل على تثقيفه بشكل مهني وبشكل ديني والعمل على تأهيله بشكل نفسي، والعمل على رعايته بشكل اجتماعي وهي أساليب تساهم في تهيئة المحبوس وتحضيره لإعادة اندماجه اجتماعياً، لكن إذا نظرنا إلى واقع السجون في ليبيا، نلاحظ ضعف فاعليتها في إصلاح المجرمين وتأهيلهم، بل أن تأثيرات السلبية على المسجون تفوق الايجابيات بكثير. فأصبحت العديد من مدارس لتقديم تعليم في مجال أساليب الاجرام، بدلاً من أن تكون مختلف كافة الأماكن المعدة للإصلاح والتأهيل. وارتبط بمعدلات الجريمة، الامر الذي دفع إلى القيام بالبحث عن إمكانية إيجاد نظم تشريعيه وعقابية متطورة، تعالج القصور الواضح في تشريع ليبيا الجنائي والعقابي برسم سياسة جنائية عامة تشترك في وضعها كافة الاجهزة المسئولة عن حسن انتظام واداء نظام العدالة الجنائية وصولا الي إعادة الاندماج الاجتماعي للمحكوم عليه بعقوبة جنائية، ومنع عودته للإجرام.

دراسة الماحي (2017) بعنوان: **"السياسة الجنائية بالمغرب وأنواع العقوبات البديلة لمكافحة الجريمة"**:

سلطت الورقة الضوء على السياسة الجنائية وأنواع العقوبات البديلة لمكافحة الجريمة، حيث أن الدولة تقوم بحماية كيانها من مختلف أشكال الجريمة بوسائل متنوعة ومتعددة، من خلال تنفيذ مواد القانون والوصول إلى تطبيق العدالة الجنائية، حيث تركز السياسة الجنائية على العمل على ردع السلوكيات التي تهدد السلم الاجتماعي، وقد تطور تنفيذ أشكال الجزاء الجنائي بشكل متوازٍ مع تطور المجتمع ومستويات اعتباره للمجرم؛ فالمجرم أصبح يُعتبر عنصراً أساسياً ضمن تركيبة المجتمع يحتاج إلى إصلاح وتقويم لتسهيل إعادة إدماجه في المجتمع. وتضمنت الورقة عدد من العناصر، تناول العنصر الأول آليات ومكانيزمات وضع السياسة الجنائية بالمغرب وفيه نقطتين، الأولى السياسة الجنائية بالمغرب بين التجريم والعقاب وفيها (سياسة التجريم في منظومة العدالة الجنائية، سياسة العقاب في منظومة العدالة الجنائية)، بينما عرضت النقطة الثانية ميكانيزمات وضع السياسة الجنائية بالمغرب وخصائصها وتطرقت إلى (آليات وضع السياسة العقابية بالمغرب، وخصائص السياسة العقابية بالمغرب). وأوضح العنصر الثاني مستويات مختلف العقوبات البديلة واختلاف أنواعها التي ترد ضمن السياسة العقابية التي تسهم في تحقيق مكافحة الجريمة والتي تمثلت في العقوبات البديلة الكلاسيكية لمكافحة الجريمة (الغرامة الجزائية، إيقاف تنفيذ العقوبة)، والعقوبات البديلة الحديثة لمكافحة الجريمة. واختتمت الورقة بأن تحقيق العدالة من الناحية الجنائية تواجه مختلف التحديات، مما جعلها تقوم بفرض مختلف الوسائل من الناحية التقليدية لتسهم في مجابهة سلوكيات الإجرام.

دراسة صبيح (2017) بعنوان: **"العمل للمنفعة العامة كعقوبة بديلة فى القانون الجزائي الفلسطيني"**:

إن عقوبة العمل المرتبطة بالمنفعة العامة تعتبر بديلاً فعّالاً لتوفر العقوبات التي تكون سالبة للحرية وتكون من الناحية قصيرة المدة، وقد اعتمدتها العديد من التشريعات الجنائية في عدة دول، لما تتميز به من خصائص تجعلها في طليعة العقوبات البديلة الرامية إلى إصلاح المحكوم عليهم، والعمل على إعادة دمجهم في المجتمع، وتُعَدُّ هذه العقوبة من أبرز البدائل التي تسهم في التخفيف من مستويات الاكتظاظ داخل

السجون، ووُرَدَّت كاستجابة للعيوب المرتبطة بالعقوبات من النوع السالبة للحرية والتي تكون قصيرة المدة، ومن أبرز النتائج، أن عقوبة العمل المرتبطة بالمنفعة العامة تساعد في تجنب الأضرار والمساوئ المرتبطة بالسجون، لا سيما في حالات الجرائم ذات الخطورة المنخفضة أو الجرائم التي يرتكبها الأشخاص لأول مرة، كما أثبتت هذه العقوبة فعاليتها في تحقيق الردع والإصلاح والتأهيل، كما أن المشرع الفلسطيني لم يُقِرّ نظاماً خاصاً لهذا النوع من العقوبات، بل جعلها حالة استثنائية، وأوصت بضرورة العمل على إقرار قانون خاص يسهم في تنظيم هذا النوع من العقوبة، إلى جانب وضع تعليمات لسهولة تطبيقها، وفي حال تعذر ذلك، يُوصى على الأقل بتعديل المادة 399 من قانون الإجراءات الفلسطيني بما يتماشى مع أحكام هذه العقوبة.

التعقيب على الدراسات السابقة

كان للدراسات السابقة العديد من الاهداف التي حاولت تحقيقها في ضوء متغيرات الدراسة لديها، حيث سعت دراسة أحمد (2020) لبيان الصلح الجنائي ومستويات الوساطة التي وردت ضمن التشريع الجنائي المطبق في فلسطين، بينما كان الهدف من دراسة الحسين (2021) بين امكانية الاستثمار في النفع العام كعقوبة بدلية في تحقيق السياسات الجنائية الحديثة، ودراسة Maculan (2020) التي حاولت التركيز على أغراض القانون الجنائي والعقاب، وما يمكن أن يحققوه فيما يتعلق بالضحايا والمجتمع في السياقات الانتقالية، بينما كان الهدف من دراسة بن الطيبي (2019) بيان سلوك المشرع في الجزائر الذي يقوم بتبني أساليب تسهم في الحد من أنواع العقاب بناء على تطور ما يتعلق بالسياسات العقابية، وقد سعت دراسة Radulović (2019) الى البحث حول مفهوم خدمة المجتمع كعقوبة جنائية بديلة، بينما كان الهدف الاساسي من دراسة الشركسي (2018) التعرف الى دور الإصلاحات الجنائية والعقابية في إعادة الإندماج الاجتماعي للمحكوم عليهم، وقد كان هدف دراسة الماحي (2017) تسليط الضوء على السياسة الجنائية وأنواع العقوبات البديلة لمكافحة الجريمة، في حين كان هدف دراسة صبيح (2017) التعرف الى امكانية تطبيق مستويات العمل المرتبطة بالمنفعة العامة باعتبارها عقوبة بديلة وردت ضمن القانون الجزائي المطبق في فلسطين.

حيث تميزت الدراسة الحالية عن سابقتها من الدراسات الواردة في كونها تعتبر إحدى الدراسات وفق علم الباحث التي تبحث في دراسة موضوع نظام الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية النافذة، وقد تشابهت في ذلك مع بعض الدراسات التي حاولت الوصول الى توظيف فعال لنظام الاصلاح الاجتماعي من خلال العقوبات البديلة وتطبيقها في التشريعات الجزائية (العقابية).

خطة الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، تناولت في الفصل الاول ماهية نظام الاصلاح الاجتماعي وأهميته وأهداف الاصلاح الاجتماعي وتطبيقاته، وفي الفصل الثاني، أتناول التنظيم القانوني للإصلاح الاجتماعي في التشريعات الفلسطينية، مع التركيز على آليات إعادة التأهيل في التشريعات الجزائية الفلسطينية، ومدى ملاءمة التشريعات الجزائية مع نظام الإصلاح الاجتماعي.

الفصل الاول: ماهية نظام الاصلاح الاجتماعي

المبحث الأول: النظرية العامة للإصلاح الاجتماعي

المطلب الأول: مفهوم نظام الاصلاح الاجتماعي

المطلب الثاني: تطبيقات نظام الإصلاح الاجتماعي

المبحث الثاني: خصائص الإصلاح الاجتماعي

المطلب الأول: أهمية نظام الإصلاح الاجتماعي

المطلب الثاني: أهداف نظام الإصلاح الاجتماعي

الفصل الثاني: التنظيم القانوني للإصلاح الاجتماعي في التشريعات الفلسطينية

المبحث الأول: آليات إعادة التأهيل في التشريعات الجزائية الفلسطينية

المطلب الأول: الأسس التشريعية لإعادة التأهيل في فلسطين

المطلب الثاني: إعادة التأهيل في التشريعات الفلسطينية

المطلب الثالث: ملائمة التشريعات الجزائية الفلسطينية مع نظام الاصلاح الاجتماعي

المبحث الثاني: مظاهر تعزيز الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الفلسطينية

المطلب الأول: المؤسسات التي تشرف على الإصلاح الاجتماعي في فلسطين

المطلب الثاني: أبعاد الإصلاح الاجتماعي التي تناولتها التشريعات الفلسطينية

المطلب الثالث: تخصيص التشريعات القانونية الفلسطينية لتناول الإصلاح الاجتماعي

الفصل الثاني

ماهية نظام الاصلاح الاجتماعي

يعتبر مفهوم الإصلاح الاجتماعي مفهوماً معقداً ومتعدد الأوجه – حيث أنه يتطلب تغييرات في الانماط الاجتماعية والثقافية والسلوكية بالاضافة الى تأثره بشكل كبير بالسياسات والاقتصاديات– وله أهمية علمية وعملية للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية المختلفة (أحمد ص.، 2023)، والهدف هو التحديث المستمر لهذا المفهوم وتطويره والاستفادة منه في البحوث والدراسات العلمية التي تسهم في تطبيقه بشكل مستدام وعملي وتحديث الانعكاسات المترتبة على هذا المفهوم تجاه المجتمع، في سياق المشاكل الاجتماعية المعقدة التي تواجهها المجتمعات العربية وعلى رأسها إعادة الادماج للأسرى والموقوفين (البيايضة، 2014).

وفي فلسطين يتم تنظيم وتنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي بالتعاون بين جهات مختلفة، ومن ضمنها السلطة الفلسطينية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق إصلاح شامل يساهم في إعادة تأهيل السجناء وتمكينهم من الاندماج في المجتمع بشكل فعّال وبناء (أبو فاره، 2023). ولمحاولة الإحاطة بذلك تم تناول النظرية العامة للإصلاح الاجتماعي في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تم أهداف الاصلاح الاجتماعي لتحقيق التأهيل في المطلب الأول وتناول الاصلاح الاجتماعي لإعادة الادماج في المجتمع في المطلب الثاني.

المبحث الأول: النظرية العامة للاصلاح الاجتماعي

نظام الإصلاح الاجتماعي هو مجموعة من السياسات والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات، ويركز هذا النظام على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق بين الفئات المختلفة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمان حقوق الأفراد والمجموعات، ويتضمن نظام الإصلاح الاجتماعي جوانب متعددة تشمل التعليم، والصحة، والسكن، والعمل، والضمان الاجتماعي،

وغيرها (الجندي، 2016). وللإحاطة بذلك يتم تناول مفهوم نظام الإصلاح الاجتماعي ونشأته التاريخية في المطلب الأول، وثم تناول أهمية وأهداف نظام الإصلاح الاجتماعي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم نظام الاصلاح الاجتماعي

يشير مصطلح الإصلاحات الاجتماعية إلى التغييرات التدريجية والمستمرة التي تجرى على النظم والمؤسسات والهياكل الاجتماعية، وذلك بغرض تحسين الظروف الاجتماعية دون إحداث تغيير جذري في الهياكل الاجتماعية القائمة، أو إحداث تغيير جذري عند الضرورة القصوى، على أن يكون هذا التغيير محفزاً بالعديد من العوامل الداخلية التي يمكن أن تتضمن كل من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة وانعدام العدالة الاجتماعية والإنصاف في منح الحقوق والواجبات، بينما تبين الادبيات أن هذه الاصلاحات تهدف إلى القضاء على الفساد وتحسين النظم القائمة وتحسين نوعية حياة المواطنين بشكل عام (عطاطرة، 2019).

وتم تقسيم المطلب الحالي إلى فرعين الأول يتناول منهج الإصلاح الاجتماعي والفرع الثاني يتناول التسلسل التاريخي لتطبيق الإصلاح الاجتماعي:

الفرع الأول: منهج الإصلاح الاجتماعي

إن نهج الإصلاح الاجتماعي يرتكز على تحويل العلاقات الاجتماعية دون المساس بالمبادئ الأساسية للهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قدر الامكان، بغرض معالجة المشاكل الاجتماعية المختلفة دون تدابير متطرفة، وتحتاج عملية الاصلاح الاجتماعي إلى جهود مستمرة ومتكاتفة من مختلف الاطراف (عبد الرحيم، 2020). بينما تعتبر نظم الإصلاح الاجتماعي نهجا شاملاً واستباقيا يسعى الى معالجة مختلف المشاكل الاجتماعية وتحسين رفاهية المجتمع ككل، وتشمل هذه النظم على المبادرات والجهود المتخذة والاعتراف بالمشاكل الاجتماعية القائمة والسعي لمعالجة القضايا المتعلقة بالعدالة والإنصاف والرفاه العام للأفراد والمجتمعات (العنزي، 2021).

حيث يبين سيميل (2023) أن نظام الإصلاح الاجتماعي يتضمن عملاً فردياً وجماعياً يستهدف مجالات محددة تحتاج إلى التحسين، والتي تندرج ضمن التعليم والرعاية الصحية وعدم المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بالاضافة الى ذلك يشمل الدعوة إلى تغيير السياسات ودعم الحركات الشعبية وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال وسائل مختلفة (القحطاني، 2018).

وبالتالي يمكن القول أن مفهوم الإصلاح الاجتماعي يعد جزءاً بالغ الاهمية ضمن العلوم الاجتماعية، لما وله من آثار بعيدة المدى على الباحثين والمجتمع ككل، ذلك من خلال تحديد الفهم العام للأصول التي يتضمنها هذا المفهوم وكافة التعقيدات المصاحبة له، حيث يمكن للباحثين تطويره واستخدامه بطريقة تساهم في تجديده المستمر واستدامته وتطبيقاته العملية واللانعكاسات المترتبة على تطبيقه على أرض الواقع، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الاجتماعية المعقدة وتعزيز العدالة الاجتماعية والرفاهية (الدجني، 2014).

يتضمن قانون الإجراءات الجزائية في الأردن (المغيض، 2022) العديد من الأحكام التي تتعلق بنظام الإصلاح الاجتماعي، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة الجنائية والتأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للأفراد المتهمين والمدانين، وهذا النظام يركز على توفير الدعم اللازم للأفراد لإعادة تأهيلهم وضمان عدم تكرار الجرائم، ففي القانون الأردني النافذ، يشمل نظام الإصلاح الاجتماعي مجموعة من القوانين والتشريعات والسياسات التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية للفئات المحتاجة (الرواشدة، 2000). يعتمد هذا النظام على مجموعة من الأدوات التشريعية والمؤسسات الحكومية التي تعمل على تنفيذ البرامج الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ففي المادة (125) من هذا القانون لا يجوز العمل على توقيف أو القيام بحبس أي فرد إلا ضمن المراكز الخاصة بالإصلاح وعمليات التأهيل (السجون) ومن خلال أماكن التوقيف التي تكون مخصصة لذلك وفق مقتضيات

القانون، بحيث لا يقبل مأمور المركز أي سجين فيه إلا بوجود أمر رسمي من قبل السلطة المختصة، ويكون موقع، ولا يتم احتجازه بعد مرور المدة المحددة من قبل المحكمة (العتيلي، 2018).

وفي فلسطين (قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م، 2001)، يسعى نظام الإصلاح الاجتماعي في إطار قانون الإجراءات الجزائية إلى تحقيق العدالة الجنائية والتأهيل الاجتماعي للأفراد المتهمين والمدانين بارتكاب جرائم، ويتضمن هذا النظام مجموعة من القوانين والسياسات التي تهدف إلى إعادة تأهيل الأفراد ودمجهم في المجتمع، بالإضافة إلى تقليل معدلات الجريمة وتعزيز الأمن الاجتماعي، وقد تضمنت المادة (125) منهذا القانون الإصلاح الاجتماعي، فقد تبين أن التوقيف أو الحبس يجب أن يتم فقط في الأماكن التي تم تحديدها قانونياً كمراكز إصلاح وتأهيل (مثل السجون الرسمية) وأماكن التوقيف المخصصة لهذا الغرض، ويمنع هذا النص التوقيف أو الحبس في أي أماكن أخرى غير معترف بها رسمياً، مما يضمن أن الأشخاص الموقوفين أو المحتجزين يتم التعامل معهم في بيئة خاضعة للرقابة الرسمية وتحترم حقوقهم الإنسانية (البنوي، 2021).

وتضمنت هذه المادة أن يتم التوقيف أو الحبس في أماكن مخصصة ومعترف بها قانونياً، مما يضمن احترام حقوق الإنسان والمعايير الدولية، كما يضمن وجود أمر قانوني صادر عن السلطة المختصة شفافية عملية التوقيف أو الحبس ومساءلة الجهات المسؤولة عن أي تجاوزات، ويمنع إبقاء الأشخاص محتجزين بشكل تعسفي بعد انتهاء المدة المحددة، مما يحمي الأفراد من أي تجاوزات أو انتهاكات قانونية، حيث تحدد هذه القاعدة إطاراً قانونياً صارماً لعمليات التوقيف والحبس، مما يضمن احترام حقوق الأفراد وحمايتهم من الاحتجاز غير القانوني أو التعسفي، وتتطلب الالتزام بأوامر قانونية واضحة وصادرة من جهات مختصة، وتضمن الإفراج عن الأشخاص في الوقت المحدد بموجب تلك الأوامر (أحمد ص.، 2023).

الفرع الثاني: التسلسل التاريخي لتطبيق الإصلاح الاجتماعي

أما تاريخياً تعتبر عملية تطور مؤسسات الإصلاح الاجتماعي عملية معقدة تحدث عبر مختلف الحقبات التاريخية، حيث تبين استجابة لمجموعة من التحديات الاجتماعية والمالية والسياسية ضمن بيئة جغرافية محددة، بينما يعتبر التوجه العام الذي تسعى أنظمة الإصلاح الاجتماعي إليه يتجلى في حل المشاكل الاجتماعية وأوجه عدم المساواة أو تحسينها (هاني، 2023)، ويمكن بيان بعض الأسباب والأحداث التاريخية الرئيسية التي أدت إلى تطوير مؤسسات للتحسين الاجتماعي:

1. **في نهاية القرن (18) الميلادي بدأت الثورة الصناعية** وأدت إلى تغييرات كبيرة في طريقة حياة ومستوى معيشة الناس وكسبهم للمال، هذا الامر يؤدي إلى التحول من الزراعة إلى التطور الحضاري من خلال زيادة عدد الافراد الذين يعيشون في المدن، وتحسين ظروف العمل السيئة والمعاملات غير العادلة للناس، الامر الذي استلزم إجراء تغييرات في القواعد التي تحكم معاملة العمال وضمان سلامة العمال وحصولهم على الحقوق الاجتماعية (محمد، 2021).

2. **عصر التنوير:** في كل من القرنين السابع عشر والثامن عشر، آمن أشخاص أذكياء كأمثال جون لوك وجان جاك روسو بالعديد من الامتيازات كتمتع الافراد بحقوقهم ومعاملتهم على قدم المساواة ورعاية الحكومات المختلفة لمواطنيها، وكل هذه الأمور أرست أسس الجماعات التي حاولت تحسين المجتمع والحكومة، بالاضافة الى تطور حركات تحرير والغاء الرق (البيايضة، 2014).

3. **في نهاية القرن (19) وبداية القرن (20) برز حق المرأة في الاقتراع:** حيث ناضلت النساء من أجل حقوقهن وحقهن في التصويت، والمشاركة السياسية بشكل مساوي للرجال، وهو ما ظهر جليا في ممارسات حركات تحرير المرأة التي لم ترغب في منح المرأة حق التصويت فحسب، بل أرادت أيضًا ضمان معاملة الرجال والنساء على قدم المساواة (صبيح، 2017).

وفي عالم اليوم أصبح الناس أكثر وعياً بالقضايا العالمية وأصبحت هناك روابط أقوى بين الدول، حيث ساهمت هذه التطورات في تتغير أنظمة الإصلاح الاجتماعي باستمرار حيث تتغير القيم والمعايير الاجتماعية باستمرار ويدرك الناس أن هناك شيئاً ما غير عادل ويحتاج إلى إصلاح، وتتبع مختلف المناطق والمجموعات نهجاً مختلفاً للتغيير الاجتماعي، وغالباً ما تتأثر بتاريخها وثقافتها وسياساتها (الكرد، 2018).

وإن المؤسسات العقابية أو الاصلاحية بصورتها الحالي، والتي ظهرت في القرن التاسع عشر كانت نتيجة النفور الجماعي من بيئة العقاب البدني التي كانت منتشرة آنذاك، والتي اعتبرت في كثير من الاحيان غير فعالة في معالجة الأسباب الجذرية للسلوك الإجرامي، بل على العكس كانت تزيد من الاعمال الاجرامية في بعض الاحيان، ورداً على ذلك، قامت السلطات الحكومية ببناء مرافق منفصلة تهدف إلى عزل الجريمة وتوفير بيئة خاضعة للرقابة لإعادة تأهيل النزلاء، لتحقيق عملية الادماج للأسرى والمجرمين السابقين في المجتمعات، وقد ظهر نظامان منافسان للسجون: نظام سجن أوبورن ونظام سجون الولاية الشرقية، ولكل منهما نهجه الخاص في العقاب وإعادة التأهيل (عبد الوهاب، 2016).

حيث ركز نظام سجن أوبورن – الذي أنشئ في نيويورك في عام 1826 – على توفير العمل البدني الشاق للمساجين بالاضافة الى إعادة التأهيل التدريجي للسجناء من خلال بيئة منظمة ومضبوطة تخضع للعديد من الضوابط والمعايير الانسانية، حيث كان يُطلب من السجناء العمل في ورش عمل كبيرة أثناء النهار تكسبهم الخبرات العملية والمهارية ليكونوا اكثر قدرة على افادة المجتمع، والنوم في زنزانات منفصلة في الليل، مع التركيز على الانضباط والتأمل (عاني، 2022)، وقد استند النهج المتبع في هذا السجن إلى الاعتقاد بأن العزل الجسدي يشجع السجناء على التفكير بأنفسهم وتطوير عادات منظمة حسنة، مما يؤدي في النهاية إلى إعادة التأهيل، بينما على النقيض من ذلك، ركز سجن الولاية الشرقية الذي بُني في بنسلفانيا في عام 1829 على العزل الجسدي بشكل أكبر، حيث كان لكل زنزانة منطقة تمرين خاصة بها ومنطقة عمل ومرحاض. في هذا النظام، كان السجناء يعيشون ويعملون في عزلة تامة عن بعضهم البعض. استند هذا

النهج إلى الاعتقاد بأن العزلة التامة ستسمح للسجناء بالتركيز على التطور الشخصي وتطوير العادات التنظيمية (الجندي، 2016).

أما في فلسطين والأردن من خلال تطبيق قانون الإجراءات الجزائية فقد تبين أنه تتضمن خدمات مراكز التأهيل في مجال الإصلاح الاجتماعي في فلسطين برامج تعليمية تتيح للسجناء استكمال تعليمهم الأساسي والثانوي، مما يساعدهم في تحسين فرصهم المستقبلية، وتقدم برامج تدريبية متنوعة في مجالات مثل النجارة، والخياطة، والحرف اليدوية، مما يساعد السجناء على اكتساب مهارات جديدة تسهم في زيادة فرصهم في العمل بعد عملية الإفراج عنهم (أحمد ص.، 2023)، وتوفر مراكز الإصلاح والتأهيل خدمات الدعم النفسي للسجناء من خلال جلسات الإرشاد النفسي والاستشارات الفردية والجماعية، مما يساعدهم على التعامل مع الضغوط النفسية والعاطفية، وتقديم الدعم الاجتماعي للسجناء وأسرهم، وتوفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية الضرورية، مثل العلاج الطبي والعناية الصحية العامة، وتشجيع السجناء على المشاركة في الأنشطة الثقافية مثل القراءة، والكتابة، والمسرح، والفنون، مما يساعد في تطوير مهاراتهم الفكرية والإبداعية، وتوفير الفرص لممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة مثل كرة القدم، وكرة السلة، وألعاب القوى، مما يعزز الصحة البدنية والنفسية للسجناء (العليمات، وريكات، و غبوش، 2017).

ويبين الباحث أن مراكز الاصلاح التي تعرف بالسجون في فلسطين تسهم في إعادة تأهيل الجناة، وقد أحدثت تغييراً كبيراً في موقف المجتمع تجاه الجريمة والعقاب، بينما نص القانون على أنه لا ينبغي أن يعاقب على جرائمه إلا أولئك الذين يعرفون أن ما فعلوه خطأ، وقد سمح ذلك للمجرمين باستخدام دفاع الجنون في المحكمة، وبالتالي ساهم هذا الامر في إعادة تأهيل المرضى النفسين والمجانين مرتطبي الجرائم من خلال مؤسسات إصلاحية متخصصة.

المطلب الثاني: تطبيقات نظام الإصلاح الاجتماعي

إن تطبيق نظام الإصلاح الاجتماعي في السجون يعتمد على مجموعة من الخطوات والممارسات التي تهدف إلى تحسين أوضاع السجناء وتعزيز إعادة تأهيلهم، حيث أن نظام الإصلاح الاجتماعي في السجون ليس مجرد نظرية، بل هو عملية معقدة تعتمد على مجموعة متنوعة من الإجراءات والممارسات الهادفة إلى تحسين حياة السجناء، والهدف النهائي هو إعادة تأهيلهم ليصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع، بدلاً من مجرد عقابهم، وهذه العملية تشمل جميع الجوانب المتعلقة بحياة السجين، بما في ذلك التعليم، والتدريب، والدعم النفسي، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر أماناً واستقراراً (القحطاني، 2018).

ويتطلب تحقيق ذلك عدة إجراءات ومن ضمنها:

أولاً: إعداد التشريعات والسياسات: يتطلب الأمر وضع قوانين تتبنى نظام الإصلاح الاجتماعي، بما في ذلك القوانين التي تسمح بالعقوبات البديلة، مثل الخدمة المجتمعية، والتي تعزز من فرص تأهيل الجناة، كما تتضمن السياسات الداخلية قواعد تسهل برامج التأهيل وتضمن حقوق السجناء، مثل حقهم في التعليم والعلاج، وتهيئة بيئة قانونية داخل السجون تدعم التأهيل وتضمن حقوق السجناء، وهذا التركيز على القوانين والحقوق الأساسية يعكس التوجه نحو تحويل النظام العقابي من مجرد عقوبة إلى عملية إصلاح تعود بالنفع على الأفراد والمجتمع ككل (الدجني، 2014).

ثانياً: توفير البرامج التعليمية والتدريبية: يجب تقديم دورات تعليمية في مختلف المجالات (مثل القراءة والكتابة، التعليم الأساسي والثانوي)، مع شهادات معترف بها، مما يساعد السجناء على تحسين مهاراتهم، وتوفير ورش عمل ودورات تدريبية في مهن مختلفة (مثل الحرف اليدوية، والنجارة، والخياطة) ليكتسب السجناء مهارات، مما يسهم في إعادة تأهيلهم ويزيد من فرصهم في الحصول على وظائف بعد الإفراج. هذه العملية ليست فقط مفيدة للسجناء أنفسهم، بل تعود بالنفع على المجتمع من خلال تقليل معدلات الجريمة وتعزيز التكامل الاجتماعي (عبد الرحيم، 2020).

ثالثاً: الدعم النفسي والاجتماعي: وهو عنصر أساسي في عملية إصلاح السجناء، حيث يلعب دوراً حيوياً في تحسين صحتهم النفسية وتعزيز تأهيلهم الاجتماعي، من خلال تقديم خدمات نفسية واجتماعية مناسبة، يكون لهذا الدعم تأثير إيجابي كبير على حياة السجناء، مما يساعدهم على العودة إلى المجتمع كأفراد منتجين وفاعلين، إضافة إلى تنظيم مجموعات دعم علاجية تتيح للسجناء مشاركة تجاربهم والتعلم من بعضهم البعض، مما يعزز من روح التضامن بينهم (الدجني، 2014).

رابعاً: تنفيذ برامج العدالة التصالحية: نهج يتجاوز العقوبات التقليدية، حيث يركز على الإصلاح والتصالح بين الجناة والضحايا والمجتمع، من خلال توفير بيئة داعمة تتيح التفاعل البناء، تساهم هذه البرامج في تعزيز الشفاء وتحسين العلاقات الاجتماعية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر أماناً وتماسكاً، كما تتضمن تنظيم جلسات تسمح للجناة بالاعتذار للضحايا، مما يساعد على بناء جسر من الثقة والمصالحة، وتقديم حلول تعويضية تسمح للجناة بتعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم، مما يعزز من شعورهم بالمسؤولية (الرواشدة، 2000).

خامساً: تدريب العاملين في السجون: هو عنصر أساسي لضمان فعالية نظام الإصلاح الاجتماعي، من خلال توفير المعرفة والمهارات اللازمة، حيث يمكن للموظفين تحسين بيئة السجون وتعزيز إعادة تأهيل السجناء، مما يسهم في تحقيق أهداف العدالة والإنسانية داخل النظام العقابي، كما يتم تدريب موظفي السجون على كيفية التعامل مع السجناء بشكل إنساني، وشرح أهمية برامج التأهيل ودورهم في نجاحها، وتعزيز مهارات التواصل بين الموظفين والسجناء، مما يساعد في خلق بيئة إيجابية داخل السجون (المغيض، 2022).

سادساً: التعاون مع المجتمع المحلي: من خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات المختلفة، يمكن تحسين جودة البرامج المقدمة للسجناء وتعزيز فرص إعادة تأهيلهم واندماجهم في المجتمع بعد الإفراج، والعمل مع

المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتقديم برامج دعم وتأهيل للسجناء، بما في ذلك تقديم استشارات قانونية ونفسية، ومن ضمن هذه المؤسسات (أحمد ص.، 2023):

1. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان: تعمل على تعزيز حقوق الإنسان في فلسطين، وتساهم في رفع الوعي حول حقوق السجناء وتحسين ظروفهم.
2. جمعية الشبان المسيحيين: تقدم برامج تدريبية وتعليمية للشباب، بما في ذلك السجناء، لتعزيز مهاراتهم وتمكينهم.
3. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان: تعمل على الدفاع عن حقوق الأسرى وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للسجناء وأسرهم.
4. جمعية أصدقاء المريض: توفر خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، بما في ذلك الخدمات الصحية والعلاجية للسجناء.
5. مؤسسة - (ANERA) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: تعمل على تطوير برامج تنموية متنوعة تشمل التدريب المهني والتعليم للسجناء.
6. المنتدى الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: يركز على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسجناء، ويساهم في تقديم برامج تدريبية.
7. مؤسسة "نحن معك:(We Are With You) " تقدم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وتعمل على مساعدة السجناء في إعادة الاندماج في المجتمع.

سابعاً: استخدام التكنولوجيا: استخدام المنصات الإلكترونية لتقديم الدورات التعليمية عبر الإنترنت، مما يوفر فرص تعلم إضافية للسجناء، وتنفيذ نظام المراقبة الإلكترونية للأفراد الذين أطلق سراحهم، مما يسمح لهم بالاندماج في المجتمع مع الحفاظ على بعض القيود (رمضان، 2011).

ومما سبق فتطبيق نظام الإصلاح الاجتماعي في السجون يتطلب استراتيجيات شاملة تشمل التعديلات القانونية، البرامج التعليمية، الدعم النفسي، والتعاون المجتمعي، من خلال توفير بيئة دعم شاملة وتعليم مستمر، يمكن للنزلاء تحسين مهاراتهم، والتعافي من آثار السجن، والعودة إلى المجتمع كأعضاء فعّالين ومنتجين.

المبحث الثاني: خصائص الإصلاح الاجتماعي

واقع التشريعات الجنائية في فلسطين معقد بسبب التاريخ القانوني الفريد للمنطقة، حيث يدار القانون الفلسطيني من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لاتفاقيات أوسلو الاولى والثانية، حيث أصبح الإطار القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة مزيج من العديد من القوانين بما في ذلك القوانين الجذرية البريطانية والأردنية والإسرائيلية وغيرها خاصة في الضفة الغربية، بينما تحمل القوانين الجنائية الفلسطينية وقانون الجرائم البريطاني في الانتداب والقانون الجنائي المصري أهمية قانونية في قطاع غزة (النميري، 2016)، وتفرض السلطة الفلسطينية أيضاً العمل على تحويل عقوبة الإعدام إلى الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو الحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وتحويل الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات، وتحويل الاعتقال المؤبد إلى الاعتقال من النوع المؤقت لمدة لا تقل عن سبع سنوات، كما يتم العمل على تخفيض أي حكم آخر بنسبة تتراوح بين النصف والثلثين، وفقاً لقانون الجرائم الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي أُقر في عام 1979م (الكرد، 2018).

وفي هذا المبحث يتم تناول أهمية نظام الإصلاح الاجتماعي في المطلب الأول، ويتم تناول أهداف نظام الإصلاح الاجتماعي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: أهمية نظام الإصلاح الاجتماعي

هناك عدد من الحلول التي قد تعمل من أجل تحسين المجتمع وحل المشكلات التي تؤثر على الأفراد أو المجتمعات بأكملها يمكن أن تصبح مهمة بالنسبة لهذه المؤسسات لأنها قادرة على توفير عناصر العدالة

والمساواة لجميع أفراد المجتمع أيضاً، كما يعزز دورهم التأهيلي في صلاحياته، ويمكن تلخيص أهمية الإصلاحات الاجتماعية بشكل عام (رمضان، 2011).

فيسعى الإصلاح الاجتماعي إلى معالجة قضايا مثل المعاملة غير العادلة، والفقر، ونقص الاحتياجات الأساسية وغيرها من خلال إيجاد وتصحيح عدم المساواة والتفاوتات داخل المجتمع، ويعزز الإصلاح الاجتماعي يعزز ما يكفي من القوانين والمؤسسات في المجتمعات لضمان سلامة الناس وعدالتهم، وضمان حقوق الجميع واحترام رفاهيتهم، إضافة إلى تحسين الرفاهية الفردية والمجتمعية، ويشمل ذلك وجود قوانين ومؤسسات تدعم الناس في مجالات مثل الصحة والتعليم والإسكان وغيرها من المجالات الحيوية حتى يتمتع الجميع بحياة أفضل (الناصر و الرواشدة، 2012).

وتعمل أنظمة الإصلاح الاجتماعي على توحيد الناس من خلال معالجة المشكلات الاجتماعية التي تجعل الجميع يشعرون بالانتماء والعيش معًا بسلام دون تفاقم الصراعات، فالأنشطة التي تمكن المجموعات التي غالباً ما يتم تجاهلها أو معاملتها بشكل غير عادل تساهم بشكل كبير في تحسين المجتمع، ومعالجة القضايا الاجتماعية يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية تحفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية (الدجني، 2014).

ويكون إحداث التغيير في المجتمع عادلاً للجميع ويعني مكافحة عدم المساواة المنهجية وتعزيز حقوق الجميع، ويساعد التغيير الاجتماعي في وقف الصراعات والخلافات من خلال معالجة المشكلات الأساسية التي تجعل الناس غير سعداء، وتتيح أنظمة الإصلاح الاجتماعي الاستجابة للتحديات الكبيرة مثل تغير المناخ والهجرة والصحة العامة، من خلال إعادة تأهيل الافراد ووخلق انعكاسات غير مباشرة جراء هذه العملية في تحقيق الاهداف الشمولية الأكبر، وتساعد أنظمة إعادة التأهيل الاجتماعي على تغيير أو تحسين القضايا لمواجهة المشكلات والمتطلبات المجتمعية الجديدة (البنوي، 2021).

ونظام الإصلاح الاجتماعي يركز على إعادة تأهيل الجناة بدلاً من الاقتصار على العقوبات التقليدية، حيث يهدف إلى معالجة السلوكيات السلبية والجوانب النفسية والاجتماعية التي قد تكون قد أسهمت في ارتكاب الجريمة، ومن خلال برامج إعادة التأهيل والتأهيل النفسي والمهني، يساعد النظام في تقليل احتمالية عودة الجناة لارتكاب جرائم جديدة، مما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي (المغيض، 2022).

ويقدم النظام بدائل للعقوبات التقليدية مثل الخدمة المجتمعية أو العلاج النفسي أو الإشراف الاجتماعي، وهذا يخفف من الاكتظاظ في السجون ويتيح توجيه الموارد لتحسين عمليات التأهيل والإصلاح داخل السجون، وبدلاً من التركيز على العقوبات القصيرة الأجل التي قد لا تحقق الإصلاح، يتم توجيه الأفراد إلى برامج طويلة الأمد تحقق الإصلاح والتأهيل على نحو فعال (طناس، 2016).

ويسهم النظام في تعزيز قدرة الجناة على العودة إلى المجتمع كأفراد منتجين ومواطنين صالحين، مما يسهم في تحسين النسيج الاجتماعي وتقليل الفجوات بين الفئات الاجتماعية، وبفضل البرامج التأهيلية التي تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، يتم تقليل آثار الجريمة على الأسر المتضررة، مما يسهم في الحفاظ على الاستقرار الأسري والمجتمعي (أحمد ص.، 2023).

أما في فلسطين يساهم نظام الإصلاح الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان معاملة جميع الأفراد بكرامة واحترام حقوقهم الأساسية، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو الاجتماعي، ويهدف النظام إلى إعادة تأهيل الأفراد الذين ارتكبوا جرائم، وتجهيزهم بالمهارات والمعرفة اللازمة للاندماج بشكل فعّال وإيجابي في المجتمع بعد قضائهم فترة العقوبة، ومن خلال تقديم برامج تأهيلية ودعم نفسي واجتماعي، يساعد النظام في تقليل معدلات العودة إلى الجريمة، مما يعزز الأمن والاستقرار في المجتمع، كما يعمل النظام على تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، ويضمن احترام المعايير الدولية لحقوق السجناء (عبد الرحيم، 2020).

ومما سبق يتيح نظام الإصلاح الاجتماعي للجناة الفرصة لإصلاح الأضرار التي تسببوا فيها، سواء من خلال التعويض أو المشاركة في برامج تصالحية مع الضحايا، مما يعزز من قيم المصالحة والعدالة التصالحية، ويهدف النظام إلى تحقيق توازن بين معاقبة الجناة وإصلاحهم بما يحقق العدالة للمجتمع وللضحايا، ويعزز شعورهم بالإنصاف.

المطلب الثاني: أهداف نظام الإصلاح الاجتماعي

إن أهداف الإصلاح الاجتماعي هي أهداف الحركات والمبادرات التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع مادون اللجوء إلى العنف، وتشمل هذه الأهداف تخفيض معدلات الفقر والبطالة والتمييز والظلم والاستغلال في المجتمع، وتعزيز قيم العدالة والمساواة والإنصاف والحرية والديمقراطية والمشاركة والمسؤولية في المجتمع، وتحسين نوعية الحياة والرفاهية والصحة والتعليم والثقافة والبيئة للأفراد والمجتمعات المحلية، وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستدامة والشاملة في المجتمع، وتعزيز التعاون والتضامن والتآخي والسلام بين مختلف الفئات والجماعات والشعوب في المجتمع (وريكات، 2013).

وتشهد فلسطين جهوداً مستمرة لتطوير التشريعات الجزائية بهدف بناء نظام قانوني عادل ومتطور يحقق العدالة ويحافظ على حقوق المواطنين، ويأتي هذا التطوير كجزء من الجهود الشاملة لبناء المؤسسات القانونية وتعزيز القدرة على فرض القانون وتحقيق العدالة في المجتمع الفلسطيني، بينما تشمل التحديات التي تواجه التشريعات الجزائية الفلسطينية مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، على الرغم من هذه التحديات، تبذل السلطات الفلسطينية جهوداً مستمرةً لتحسين التشريعات الجزائية من خلال دراسة التجارب الدولية والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال (البراك، 2020).

ومن خلال برامج توعية، يسعى النظام إلى تغيير النظرة السلبية تجاه الجناة، مما يسهل من إعادة إدماجهم في المجتمع، كما يشجع النظام المجتمعات على أن تلعب دوراً في مساعدة الجناة على إعادة التأهيل، مما يعزز من قيم التعاون والتضامن، ويعزز نظام الإصلاح الاجتماعي من احترام كرامة الأفراد من خلال التركيز على إعادة تأهيلهم بدلاً من معاملتهم كأرقام أو مجرمين فقط، كما يسعى النظام إلى ضمان عدم التمييز في المعاملة ويؤكد على حقوق الجناة كأفراد، مما يعكس الالتزام بالمبادئ الإنسانية (البيايضة، 2014).

والهدف الرئيس من تطبيق نظام الإصلاح الاجتماعي في السجون هو خلق بيئة تساعد على إعادة تأهيل الجناة وتمكينهم من العودة إلى المجتمع بشكل إيجابي، من خلال التركيز على تطوير المهارات، وتقديم الدعم النفسي، وتقليل معدلات العود إلى الجريمة، يساهم النظام في بناء مجتمع أكثر أماناً واستقراراً، حيث يُعطى الأفراد الفرصة لتحسين حياتهم والمساهمة في رفعة المجتمع (الجندي، 2016).

وفي فلسطين يهدف الإصلاح الاجتماعي إلى إعادة تأهيل السجناء من خلال تقديم برامج تعليمية ومهنية تساعد السجناء على اكتساب مهارات جديدة وتحسين مؤهلاتهم الأكاديمية والمهنية، وتوفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة السجناء على التعامل مع التحديات النفسية والاجتماعية، وضمان توفير بيئة معيشية لائقة داخل مراكز الإصلاح، تشمل الرعاية الصحية والغذاء الجيد والظروف المعيشية المناسبة، وتشجيع المشاركة في الأنشطة الترفيهية والثقافية لتعزيز النمو الشخصي والاجتماعي للسجناء، وتقديم برامج متابعة ورعاية للسجناء بعد الإفراج لضمان اندماجهم في المجتمع وتقليل احتمالية عودتهم للجريمة، وتوفير فرص عمل وتسهيل الوصول إلى برامج دعم اقتصادي للسجناء السابقين لمساعدتهم في بناء حياة مستقرة (أبو فاره، 2024).

وتعتبر الاستفادة من التجارب الدولية من المصادر القيمة للتحليل والتعلم لتطوير التشريعات الجنائية الفلسطينية، وفيما يلي بعض الخبرات الدولية الرئيسية التي تكون مفيدة:

الفرع الأول: برامج العدالة الترميمية

قامت بلدان مثل نيوزيلندا وكندا والنرويج بتنفيذ برامج للعدالة الترميمية كبديل للنهج التقليدي لنظام العدالة الجنائية، وتركز هذه البرامج على إصلاح الأذى الذي تسببه الجريمة من خلال الحوار ووسائل الوساطة والتعويض، وتشمل كل من المرتكبين والضحايا (نجم، 2014). ويمكن للتشريعات الفلسطينية استكشاف إدماج مبادئ العدالة الترميمية في إطارها القانوني لتعزيز المصالحة والشفاء المجتمعي.

الفرع الثاني: نماذج شرطة المجتمع

قامت بعض الدول مثل المملكة المتحدة وهولندا بتبني نماذج لشرطة المجتمع التي تؤكد على التعاون بين الجهات الرسمية والمجتمعات المحلية. تعزز شرطة المجتمع الثقة والتواصل والتعاون، مما يؤدي إلى تحسين فعالية الوقاية من الجريمة وحلها (الحديثي و الزعبي، 2010). ويمكن للتشريعات الفلسطينية النظر في تنفيذ مبادرات شرطة المجتمع لتعزيز الأمان العام وتعزيز العلاقات بين الشرطة والمجتمع.

الفرع الثالث: إصلاحات السياسات المتعلقة بالمخدرات

قامت العديد من الدول، بما في ذلك البرتغال وأوروغواي، بتنفيذ إصلاحات تتعلق بالسياسات المتعلقة بالمخدرات تركز على تقليل الضرر، والعلاج، والوقاية بدلاً من التدابير العقابية، وتتميز هذه الإصلاحات بأنها تعتمد على النهج الصحي العام بدلاً من الجنائية، مما يؤدي إلى تقليل الأضرار المتعلقة بالمخدرات وتحسين النتائج للأفراد الذين يعانون من إدمان المخدرات (عبد الرحمن، 2015). ويمكن للتشريعات الفلسطينية استكشاف اعتماد استراتيجيات تقليل الضرر المماثلة لمعالجة قضايا المخدرات بفعالية أكبر

الفرع الرابع: إصلاحات العدالة للشباب

قامت بعض الدول مثل أستراليا والسويد بتنفيذ إصلاحات للعدالة للشباب تهدف إلى تحويل المخالفين الشبان بعيداً عن نظام العدالة الجنائية التقليدي وتوفير الدعم والخدمات لهم، وتعتمد هذه الإصلاحات على برامج

التحويل والتعليم والتدخلات المجتمعية لمعالجة العوامل الأساسية التي تسهم في جرائم الشباب (غنام، 2020)، ويمكن للتشريعات الفلسطينية الاستفادة من هذه التجارب لتطوير قوانين وبرامج عدالة الشباب المخصصة لاحتياجات المخالفين الشبان.

الفرع الخامس: المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة

تتميز بعض الدول مثل كندا وفنلندا بأن لديها أنظمة مساعدة قانونية قوية تضمن الوصول إلى العدالة لجميع الأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وتوفر برامج المساعدة القانونية المساعدة القانونية المجانية أو بتكلفة منخفضة لأولئك الذين في حاجة إليها، مما يضمن الوصول المتساوي إلى التمثيل القانوني والمعاملة العادلة في نظام العدالة الجنائية (الحولي، 2018)، ويمكن للتشريعات الفلسطينية النظر في إنشاء أو تعزيز آليات المساعدة القانونية لتحسين وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة.

ويرى الباحث أنه من خلال دراسة وتكييف التجارب الدولية الناجحة، يمكن للسلطات الفلسطينية التعرف على استراتيجيات فعالة وأفضل الممارسات لإصلاح نظامها القانوني، ومن خلال تضمين هذه الدروس في تطوير التشريعات الجنائية الفلسطينية، يسهم ذلك في بناء إطار قانوني أكثر عدلاً وفعالية واحتراماً لحقوق الإنسان يخدم احتياجات المجتمع الفلسطيني، وأن أهداف الإصلاح الاجتماعي تبرز من خلال اعتبار نظام الإصلاح الاجتماعي في فلسطين ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والتنمية المستدامة، من خلال التركيز على إعادة التأهيل والإدماج وتقليل معدلات الجريمة، يسهم النظام في بناء مجتمع أكثر عدالة واستقراراً، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات، سواء الحكومية أو المجتمعية، يعد مفتاحاً لتحقيق الأهداف المرجوة وضمان نجاح هذا النظام.

الفصل الثالث

التنظيم القانوني للإصلاح الاجتماعي في التشريعات الفلسطينية

في القانون الفلسطيني الجزائي، يعتبر الإصلاح الاجتماعي جزءاً أساسياً في المجتمع، ويهدف إلى إعادة تأهيل الجاني وضمان عدم تكرار الجريمة، بالإضافة إلى تعزيز السلم والأمان المجتمعي، وتسعى التشريعات الجزائية في فلسطين إلى الموازنة بين العقاب والإصلاح الاجتماعي، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، تبذل جهود حثيثة لتطوير القوانين وتحسين نظام العدالة لضمان حقوق الأفراد وتعزيز الأمن الاجتماعي (عبد الباقي، 2015).

وفي هذا الفصل يتم تناول آليات إعادة التأهيل في التشريعات الجزائية الفلسطينية في المبحث الأول، وتناول جوانب مظاهر الإصلاح الاجتماعي في التشريع الفلسطيني في المبحث الثاني.

المبحث الأول: آليات إعادة التأهيل في التشريعات الجزائية الفلسطينية

في ضوء التشريعات الجزائية الفلسطينية، توجد عدة آليات وبرامج تهدف إلى إعادة التأهيل والإصلاح الاجتماعي للمدانين والسجناء، وتعمل هذه الآليات والبرامج على تقديم الدعم والمساعدة للأفراد المحكوم عليهم بغرض إعادة إدماجهم في المجتمع بشكل فعّال، فبرامج التأهيل والتعليم داخل السجون تعمل على تقديم الفرص التعليمية والتدريبية للمدانين داخل السجون، مثل الدورات التعليمية، والتدريب المهني، والبرامج الرياضية والثقافية، وتهدف هذه البرامج إلى تطوير مهاراتهم وتعزيز فرص إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع بعد الإفراج، كما تتيح التشريعات الجزائية الفلسطينية الفرصة لتبني العقوبات البديلة للسجن في بعض الحالات، مثل العمل لخدمة المجتمع، والإقامة الجبرية، والمراقبة الإلكترونية (عبد الباقي و .، 2017) التي تهدف إلى تقليل استخدام السجن وتعزيز الإصلاح والتأهيل الاجتماعي.

وللإحاطة بذلك يتم تناول الأسس التشريعية لإعادة التأهيل في ضوء التشريعات الجزائية الفلسطينية في المطلب الأول ثم تطوير التشريعات الجزائية الفلسطينية لتتلائم مع نظام الإصلاح الاجتماعي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الأسس التشريعية لإعادة التأهيل في فلسطين

في فلسطين، يرتبط الإصلاح الاجتماعي ونظام الإعادة التأهيل بنظام قانوني، حيث تسهم التشريعات الحالية في تشكيل السياسات والممارسات التي تهدف إلى تعزيز الإعادة التأهيل، وتقليل معدلات التوجه إلى الجريمة، وتعزيز التلاحم الاجتماعي، حيث تعتبر أحد الأهداف الرئيسية للتشريعات الحالية هو التركيز على الإعادة التأهيل كجزء أساسي من نظام العدالة، وهذا يشمل إصدار قوانين تنص على إنشاء برامج إعادة تأهيل داخل المؤسسات العقابية، مع التركيز على التدريب المهني والتعليم والاستشارات والخدمة المجتمعية، من خلال دمج الإعادة التأهيل في ممارسات العقوبة، يمكن للنظام القانوني معالجة الأسباب الجذرية للسلوك الجنائي وتسهيل إعادة إدماج الجانين بنجاح في المجتمع (عبد الوهاب، 2016).

بالإضافة إلى ذلك، تدعم التشريعات تنفيذ خيارات العقوبة البديلة عن السجن، خاصة للجرائم غير العنيفة والمخالفات الطفيفة، وتقديم بدائل مثل الإفراج المشروط، وبرامج التحويل، ومبادرات العدالة الترميمية، والوساطة توفر فرصاً للإعادة التأهيل خارج إعدادات السجون التقليدية، وهذه التدابير لا تقلل فقط من اكتظاظ السجون، بل توفر العديد من الفرص لإعادة التأهيل والنمو الشخصي في إعدادات قائمة على المجتمع (هاني، 2023).

علاوة على ذلك، يجب أن تولي التشريعات أهمية لحماية حقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والنساء وأصحاب الإعاقة والمجتمعات المهمشة، فتقوم القوانين المتخصصة والبرامج بتلبية الاحتياجات والتحديات الفريدة التي يواجهها هؤلاء الأفراد، بما في ذلك الوصول إلى التمثيل القانوني والخدمات الدعم، وبرامج إعادة التأهيل المصممة وفقاً لظروفهم (العنزي، 2021).

بالاضافة إلى ذلك، يسهم التفاعل المجتمعي في عملية الإعادة التأهيل، ويمكن للتشريعات أن تسهل الشراكات بين نظام العدالة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وإن برامج الإعادة التأهيل المبنية على المجتمع، وشبكات الدعم النظيرية، والمبادرات التي تشمل الضحايا في عملية الإعادة التأهيل تعزز التلاحم الاجتماعي وتدعم إعادة إدماج ناجح (البراك، 2020).

وأخيراً، يجب إنشاء آليات قوية لمراقبة وتقييم لضمان فعالية جهود الإعادة التأهيل وضمان المساءلة داخل النظام، من خلال تقييمات دورية لبرامج الإعادة التأهيل تسمح بتحديد المجالات التي يمكن تحسينها وضمان توجيه الموارد بشكل فعال، بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التشريعات الشفافية والمساءلة في نظام الإعادة التأهيل، مما يسمح بالرقابة العامة والإشراف، وباستخدام الإطار القانوني للمساهمة في الإصلاح الاجتماعي، تعمل فلسطين نحو نظام عدالة يعزز الإعادة التأهيل، ويقلل من الانتكاس إلى الجريمة، ويسهم في الرفاه العام للمجتمع (نجم، 2014).

وتهدف برامج الإصلاح السلوكي في السجون إلى تغيير السلوكيات السلبية والضارة للسجناء وتعزيز القيم الإيجابية والمسؤولية الفردية لديهم، ويتم ذلك من خلال تنفيذ برامج تأهيلية متخصصة تستهدف معالجة السلوكيات السلبية مثل العدوانية، العنف، الاستخدام الضار للمخدرات، وغيرها من السلوكيات التي تساهم في ارتكاب الجرائم، ويشمل ذلك توفير الدعم النفسي والاجتماعي، والتدريب على مهارات التواصل وحل المشكلات، وتقديم الإرشاد والمشورة الشخصية، من خلال هذه البرامج، يتعلم السجناء كيفية التحكم في تفاعلاتهم مع الآخرين وكيفية التعامل مع التحديات بشكل بناء وفعّال، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين سلوكهم وتكوين مواقف إيجابية تجاه المجتمع (نمور، 2016).

ويعتبر الجانب الديني والروحي أحد الجوانب الهامة في عملية التأهيل في السجون، فمن خلال توفير الدعم الديني والروحي للسجناء يسهم ذلك في تعزيز الجوانب الروحية لديهم وتعزيز قيمهم ومعتقداتهم الدينية، ويتم ذلك من خلال توفير الخدمات الدينية المناسبة، مثل الصلوات، الدروس، والمحاضرات الدينية، بالإضافة

إلى توفير الدعم والمشورة الروحية الفردية لمن يحتاجون إليها، ويمكن للتأثير الإيجابي للجوانب الروحية والدينية في حياة السجناء أن يساعدهم في تحمل الضغوط النفسية والاجتماعية وتطوير طرق إيجابية للتفكير والتعامل مع التحديات (عبد الباقي، 2015).

ويهدف الإصلاح القانوني في السجون إلى تثقيف السجناء حول القوانين واللوائح المتعلقة بالعملية الجنائية وحقوقهم وواجباتهم كمواطنين، ويتم ذلك من خلال تقديم برامج تثقيفية قانونية تشمل شرح للقوانين واللوائح المحلية والدولية، وحقوق السجناء خلال الاحتجاز وخلال العملية القانونية. يتمكن السجناء من فهم النظام القانوني والالتزام به بشكل أفضل، مما يقلل من ارتكاب المخالفات ويزيد من التعاون مع السلطات القانونية (النميري، 2016).

وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق أهداف متعددة بما في ذلك تقليل معدلات الانتكاس إلى الجريمة بعد الإفراج، وتعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي للسجناء في المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحتاج عمليات التأهيل في السجون إلى التخطيط الجيد والتنفيذ الفعّال والمتابعة المستمرة لضمان تحقيق النتائج المرجوة (وريكات، 2013).

فالهدف الرئيسي من إعادة التأهيل في ضوء التشريعات الجزائية الفلسطينية هو تحقيق عدة أهداف تتمثل في الحد من الجريمة وتعزيز الأمن العام، من خلال تغيير سلوك الجناة وتعزيز قيم الانضباط والمسؤولية الفردية، مما يسهم في إعادة التأهيل في تقليل معدلات الجريمة وبالتالي تعزيز الأمن العام في المجتمع (أبو عفيفة، 2011)، كما تسعى إعادة التأهيل إلى تمكين السجناء للعودة إلى المجتمع بشكل إيجابي بعد الإفراج، من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة للاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال تحسين فرص نجاح السجناء بعد الإفراج وتعزيز انتمائهم المجتمعي، يساهم إعادة التأهيل في تقليل معدلات الانتكاس إلى الجريمة بين الأفراد المفرج عنهم، ويعمل التأهيل على توفير فرص متساوية لإعادة تأهيل

الجناة من جميع الطبقات والخلفيات الاجتماعية، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويساهم في بناء مجتمع أكثر تكافؤاً (أبو فاره، 2023).

ويرى الباحث أنه عندما يتم تنفيذ إعادة التأهيل بشكل فعال وعادل، يزيد ذلك من ثقة الجمهور في النظام القضائي وقدرته على تحقيق العدالة والإصلاح، كما يهدف إعادة التأهيل وفقاً للتشريعات الجزائية الفلسطينية إلى بناء مجتمع آمن وعادل من خلال تمكين السجناء وإعادتهم إلى المجتمع بشكل إيجابي ومسؤول، كما أن برامج الإعادة التأهيلية مجموعة من الخدمات والمساعدات التي تقدم للسجناء بغرض إعادة تأهيلهم وتقويتهم بشكل شامل، مثل الدعم النفسي والاجتماعي، وبرامج التوجيه والتدريب المهني، والدعم القانوني والمساعدة في إيجاد فرص العمل بعد الإفراج، حيث تهدف هذه الآليات والبرامج إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي للمدانين والسجناء في فلسطين، وتأمين فرص إعادة تأهيلهم وإدماجهم بشكل فعّال في المجتمع. يتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاوناً وتنسيقاً بين مختلف الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير البنية التحتية اللازمة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه البرامج بفعالية.

المطلب الثاني: إعادة التأهيل في التشريعات الفلسطينية

الإصلاح الاجتماعي من منظور التشريعات الجزائية الفلسطينية هو عملية شاملة تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع من خلال نظام قانوني يضمن العدالة والأمن والاستقرار، وتسهم التشريعات الجزائية الفلسطينية في تعزيز عملية الإصلاح الاجتماعي من خلال تناول جوانبها في مواد القانون المختلفة (الجندي، 2016). ومن الأمثلة على التشريعات الجزائية الفلسطينية:

الفرع الأول: قانون العقوبات الفلسطيني رقم 16 لعام 1960م

ينظم هذا القانون الجرائم والعقوبات في فلسطين، مع التركيز على الردع وإعادة التأهيل، فقانون العقوبات الفلسطيني رقم 16 لعام 1960 يعد من القوانين الأساسية التي تنظم الجرائم والعقوبات في فلسطين، وهذا

القانون يعكس الأطر القانونية التي تحكم السلوكيات المجرمة والعقوبات المترتبة عليها، مركّزاً على جوانب الردع وإعادة التأهيل، فيركز القانون على إعادة تأهيل الجناة ليصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع، ويتضمن ذلك برامج تعليمية وتدريبية داخل السجون، تهدف إلى توفير المهارات اللازمة للجناة لبدء حياة جديدة بعد قضاء العقوبة (أحمد ص.، 2023).

وقانون العقوبات الفلسطيني رقم 16 لعام 1960 يتضمن مجموعة من المواد التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي من خلال تنظيم العقوبات والتدابير التي تهدف إلى إعادة تأهيل الجناة وردع الجرائم (عبد الباقي، 2015)، وهي:

البند الأول: مواد تتعلق بإعادة التأهيل والإصلاح:

تتناول المادة (99) (قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960م المطبق في الضفة الغربية في فلسطين، 1960) كيفية التعامل مع الحالات التي تستدعي تخفيف العقوبات بناءً على وجود أسباب مخففة، مما يعطي مرونة في تطبيق العقوبات بما يتناسب مع الظروف الفردية لكل قضية، وهذا يمكن أن يكون مشجعاً على التوبة والإصلاح، مما يساهم في تقليل تكرار الجرائم ويساعد في إعادة إدماجهم في المجتمع، كما حافزاً للتوبة والاندماج الإيجابي في المجتمع بعد الإفراج، أما المادة (100) فتتعلق بتخفيف العقوبات في حالات معينة بناءً على سلوك الجاني والظروف المحيطة بالجريمة، وهذا يعكس التوجه نحو إعادة التأهيل بدلاً من العقاب الصارم فقط، أما المادة (101) فتساهم في تعزيز سياسة الإصلاح الجنائي من خلال تحقيق التوازن بين العقوبات والعناية بالتوجيهات الإنسانية، مما يسهل من عملية التغيير الإيجابي في سلوك الأفراد، مع التركيز على العقوبات التناسبية، يمكن أن تتاح الفرصة لتطوير برامج إصلاحية تهدف إلى تعليم المهارات وتعزيز التغيير الإيجابي في سلوك المدانين من خلال فرض عقوبات غير قاسية على المدانين الذين يرتكبون جرائم جديدة بعد قضائهم العقوبة، تشجع هذه المادة على سلوك الإصلاح والتوبة، فهي تمنح الفرصة للأفراد للعودة إلى المجتمع بشكل أفضل، بدلاً من دفعهم إلى مزيد من الجريمة، إضافة إلى المادة رقم (131) من

قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م الذي تناول أنه إذا لم يكن المتهم قد أحيل إلى المحاكمة يقدم طلب الإفراج عنه بالكفالة إلى القاضي الذي يحق له أن يصدر أمراً بتوقيفه، حيث أنه يجوز الإفراج عن المحكوم عليه بالإفراج الشرطي، إذا كانت قد انقضت مدة معينة من العقوبة، وكان السلوك الجيد للشخص المحكوم عليه يستدعي ذلك، وتحدد الشروط المطلوبة للإفراج الشرطي، مثل قضاء المحكوم عليه مدة معينة من العقوبة، وأن يكون قد أظهر سلوكاً جيداً، كما أن الإفراج الشرطي لا يعفي المحكوم عليه من متابعة الالتزامات المفروضة عليه من قبل اللجنة أو الجهات المختصة (أبو عفيفة، 2011).

البند الثاني: مواد تتعلق بالردع والحماية:

تحدد المادة (18) الجرائم التي تستوجب العقوبات الشديدة مثل الأشغال الشاقة، التي تتضمن تشغيل الفرد الذي يكون محكوماً عليه ضمن أحكام الأشغال التي تكون شاقة وتكون ملائمة لصحته وتتوافق مع عمره، سواء قضاها داخل السجون أو كان خارجها، مما يشكل ردعاً قوياً للجريمة الخطيرة ويعمل على حماية المجتمع من تهديدات كبرى، أما المادة (28) فتتناول مسألة العقوبات التعزيرية (التدابير الاحترازية) التي يمكن أن تفرض على الجناة الذين يشكلون خطراً مستمراً على المجتمع، مثل المراقبة أو العلاج النفسي، وذلك لمنع تكرار الجرائم. فالعقوبات الصارمة للجرائم الخطيرة تعمل كرادع فعال، مما يحافظ على الأمن والاستقرار في المجتمع (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2016).

البند الثالث: مواد تتعلق بحماية حقوق الإنسان:

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1998م بإصدار قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998م، وتضمنت المادة (60) منه العمل على تأجيل تنفيذ حكم الإعدام الذي يصدر بحق المرأة السجينة الحامل والاتي حكم عليها بالإعدام إلى فترة ما بعد ولادتها وبلوغ مولودها عمر السنتين، مما يزيد من التوافق مع المعايير المقبولة في مجال تطبيق اعتبارات حقوق الإنسان.

ومما سبق ومن خلال تحديد الجرائم ومعاقبتها، يسهم القانون في حماية المجتمع من الأفعال التي تهدد الأمن والنظام العام، وهذا يشمل الحماية من الجرائم الخطيرة وكذلك من الجنح والمخالفات، كما أن تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف يعزز من شعور المواطنين بالعدالة والمساواة، يزيد من الثقة في النظام القانوني والمؤسسات الحكومية، ومن خلال الردع الفعال وإعادة التأهيل، يسهم القانون في تقليل معدلات الجريمة على المدى الطويل، حيث يتعلم الأفراد من تجارب الآخرين ويعدلون سلوكياتهم لتجنب العقوبات (صبيح، 2017).

الفرع الثاني: قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لعام 2001

ويحدد الإجراءات القانونية للتحقيق والمحاكمة وضمان حقوق المتهمين، ففي المادة (125) فقد تناولت أنه لا يُسمح بتوقيف فرد أو حبسه إلا داخل مراكز الإصلاح والتأهيل التي يطلق عليها السجون، أو داخل أماكن التوقيف التي تكون مخصصة لذلك بما يتوافق مع موجب القانون، ولا يحق لأي مأمور في تلك المراكز العمل على قبول أي سجين إلا بناءً على أمر يكون موقع من السلطة التي تكون مختصة، كما لا يسمح بالاحتفاظ بهذا السجين بعد انتهاء المدة المحددة في ذلك الأمر، وهذا يضمن حقوق المتهمين والمحكوم عليهم، يعزز القانون من احترام حقوق الإنسان، وضرورة توفير برامج إعادة التأهيل للمحكوم عليهم، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني، بهدف إعادة دمجهم في المجتمع بعد قضاء العقوبة (سلطان، 2000)، ومن خلال إجراءات إعادة التأهيل والعدالة التصالحية، يساهم القانون في تقليل معدلات العودة إلى الجريمة، كما أن هذه المادة تيهم في توفير بيئة تدعم الإصلاح وإعادة التأهيل داخل المؤسسات العقابية، مما يساعد على تهيئة المحكوم عليهم لحياة جديدة بعيداً عن الجريمة، ومن خلال برامج التعليم والتدريب المهني والدعم النفسي، يتمكن المحكوم عليهم من الحصول على فرص عمل مشروعة والاندماج بشكل إيجابي في المجتمع (الكرد، 2018).

الفرع الثالث: قانون الأحداث رقم 4 لعام 2016

ويختص بالأطفال الجانحين ويهدف إلى إعادة تأهيلهم بدلاً من معاقبتهم بشدة، وقانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لعام 2001 هو إطار قانوني يحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في التحقيقات والمحاكمات الجنائية، ويضمن حقوق المتهمين، ويهدف القانون إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان، مما يساهم في الإصلاح الاجتماعي، وهذا القانون يسهم في تحقيق الإصلاح الاجتماعي من خلال التركيز على إعادة تأهيل الأطفال الجانحين بدلاً من معاقبتهم بشدة، وبتوفير بيئة داعمة تشمل التعليم والتدريب المهني والرعاية النفسية والاجتماعية، ويسعى القانون إلى تقليل معدلات العودة إلى الجريمة وتعزيز استقرار المجتمع (الدجني، 2014).

وتتضمن المادة (7) (قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن حماية الأحداث، 2016) أن الفرد من فئة الحدث يحق له أن يتلقى معاملة ملائمة من حيث عمره، تسهم في حماية شرفه والحفاظ على كرامته وتسهم في تسهيل دمجه في المجتمع، ومع ذلك فمن المحظور خضوعه لأي نوع من التعذيب بأنواعه سواء الجسدي أو التعذيب المعنوي أو فرض عقوبة عليه، أو القيام بمعاملته بقسوة أو إهانة تمس بكرامته كإنسان، كما لا يتم الحكم عليه بأي من عقوبة الإعدام أو فرض أي نوع من العقوبات المالية، مع عدم استخدام العديد من القيود معه إلا إذا قام بإبداء أي نوع من التمرد، فتستخدم القيود بقدر جسامة السلوك فقط، وتمنح الأولوية لكافة الطرق الوقائية والأساليب التربوية والطرق التأهيلية، مع تجنب عملية التوقيف الاحتياطي وفرض التدابير التي تكون سالبة للحرية، ومنها التدابير من النوع قصيرة المدة إلا إذا كانت هناك حالات على درجة كبيرة من الصعوبة، والذي يحقق مصلحة الحدث الفضلى (غنام، 2020)، والمادة (13) التي بينت أن لكل فرد في عمر الحدث ويكون محكوم عليه بأن يتم إيداعه في أحد مؤسسات الرعاية الاجتماعية حيث يحق له تلقي خدمات التعليم حتى الوصول إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسية، حيث تتخذ هذه المؤسسات كافة الإجراءات التي تكون لازمة لتمكين الفرد الحدث من حصوله على هذا الحق، كما تمكن هذه المؤسسات الفرد الحدث من أن يقوم باستكمال تعليمه في المرحلة الثانوية وفق الظروف المتوفرة والممكنة، وتناولت

المادة (17) أن مرشد حماية الحدث والطفولة يقوم بمتابعته خلال مروره بمرحلة التحقيق وصولاً إلى مرحلة المحاكمة، بحيث يقوم بتقديم تقرير أولي للجهات المعنية في النيابة العامة عن تقييم حالة هذا الحدث، مرفقاً بتقرير آخر ويكون مفصلاً للمحكمة التي تقوم بإحالة الدعوى إليها (الرواشدة، 2000). أما المادة (16) فتتناول تجري نيابة الأحداث التحقيق وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية المعمول به، ما لم تتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون، ويتولى عضو النيابة مباشرة تكليف مرشد حماية الطفولة بتنفيذ جميع الأعمال والأبحاث الاجتماعية اللازمة لكشف الحقيقة، وفهم شخصية الطفل، وتحديد الوسائل المناسبة لإصلاحه وحمايته.

أما المادة (20) من نفس القانون والتي تبين أنه في حال عدم وجود دور للرعاية الاجتماعية يوضع الحدث في محل توقيف خاص بالأحداث، كما إذا أتم الحدث (18) سنة أثناء فترة التوقيف جاز للمحكمة أن تمدد توقيفه في إحدى دور التأهيل والرعاية.

ومما سبق فقانون الأحداث رقم 4 لعام 2016 في فلسطين يشمل تدابير وخصوصيات تهدف إلى حماية حقوق الأحداث وتوفير بيئة تعزز من إعادة تأهيلهم. فيما يلي عرض لأبرز التدابير والخصوصيات المتعلقة بالأحداث وفقاً لهذا القانون، وينص القانون على ضرورة حماية هوية الأحداث وسرية المعلومات المتعلقة بقضاياهم، مما يمنع نشر أي تفاصيل قد تضر بمستقبلهم أو تعرضهم للتمييز، كما يتضمن القانون تدابير لحماية الأحداث من جميع أشكال الإساءة أو الاستغلال، ويجب على الجهات المعنية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامتهم الجسدية والنفسية.

الفرع الرابع: قانون مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين هو قانون رقم 6 لعام 1998

يهدف هذا القانون إلى تنظيم عمل مراكز الإصلاح والتأهيل وتعزيز حقوق النزلاء، وإعادة تأهيلهم، ويمثل هذا القانون إطاراً قانونياً يهدف إلى تحسين أوضاع النزلاء وتعزيز حقوقهم، ويركز على إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، ويساهم تطبيق هذا القانون في تطوير نظام العدالة الجنائية في فلسطين، كما

يتضمن عدة صور للإصلاح الاجتماعي تهدف إلى تحسين أوضاع النزلاء وتعزيز حقوقهم، وفيما يلي بعض هذه الصور:

1. إعادة التأهيل بدلاً من العقاب: يركز القانون على تقديم برامج تأهيلية للنزلاء بدلاً من العقوبات السالبة للحرية، وهذا يشمل توفير تعليم وتدريب مهني، مما يساعد النزلاء على تطوير مهاراتهم واستعدادهم للاندماج في المجتمع بعد الإفراج.
2. حماية حقوق النزلاء: ينص القانون على حقوق أساسية للنزلاء، مثل الحق في المعاملة الإنسانية، والحق في التعليم، والرعاية الصحية، ويساهم هذا في تعزيز كرامة النزيل وحقوقه الإنسانية.
3. البرامج التعليمية والتدريبية: يشدد القانون على أهمية تقديم برامج تعليمية وتدريبية، مثل الحرف اليدوية والمهارات الحياتية، مما يساهم في زيادة فرص العمل للنزلاء بعد الإفراج.
4. الإفراج المشروط: يتضمن القانون آليات للإفراج المشروط، مما يتيح للنزلاء الفرصة للعودة إلى المجتمع تحت إشراف ورقابة، مما يسهم في تقليل معدلات العودة للجريمة.
5. التوجيه والإرشاد النفسي: يتضمن القانون توفير خدمات التوجيه والإرشاد النفسي للنزلاء، مما يساعدهم على التعامل مع الضغوط النفسية والاجتماعية المرتبطة بفترة وجودهم في المركز.
6. الرقابة والإشراف: يحدد القانون آليات للرقابة والإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل، مما يضمن الالتزام بحقوق النزلاء والمعايير الدولية في إدارة مراكز الإصلاح.

ومما سبق فإن التشريع الجنائي يسهم في تحقيق الإصلاح الاجتماعي في فلسطين، عن طريق تحقيق العدالة، وتعزيز القيم الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء الثقة في النظام القانوني، ومن منظور الإصلاح الاجتماعي، يلعب التشريع الجنائي دوراً حيوياً في تحسين الظروف الاجتماعية والمساهمة في بناء مجتمع قائم على دعامات الدمج لمرتكبي الجرائم بالمجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية.

المطلب الثالث: ملائمة التشريعات الجزائية الفلسطينية مع نظام الإصلاح الاجتماعي

لتحسين نظام الإصلاح الاجتماعي في فلسطين، يمكن تطوير التشريعات الجزائية بعدة طرق لتتماشى مع أهداف الإصلاح وتعزز فعاليته، من خلال تطوير القوانين الجزائية الفلسطينية لتتلائم مع متطلبات نظام الإصلاح الاجتماعي يشمل عدة جوانب تسهم في تعزيز الجوانب الاجتماعية وتحقيق أهداف الإصلاح حيث يجب أن تدعم القوانين الجزائية برامج التأهيل والإعادة التأهيل داخل المؤسسات السجنية، وتشجيع على استخدام العقوبات البديلة التي تركز على التأهيل بدلاً من العقوبات السجنية التقليدية، وتطوير القوانين لتشجيع استخدام العدالة التصالحية كأداة لحل النزاعات الجنائية وإعادة بناء العلاقات بين الجناة والمجتمع، مما يسهم في تعزيز التسامح والمصالحة الاجتماعية (سويلم، 2010).

كما يتم العمل على تحسين القوانين لتوفير الدعم اللازم لضحايا الجرائم، بما في ذلك تعويضات مالية، والدعم النفسي والاجتماعي، وحق الوصول إلى العدالة، وتطوير القوانين لتوفير برامج الإفراج المشروط التي تعتمد على معايير محددة لتقييم السجناء وتوفير الدعم اللازم لهم للاندماج في المجتمع بشكل فعال، وأن تكون القوانين الجزائية عادلة وتطبق بشكل متساوٍ على الجميع، دون تمييز أو تحيز، مما يعزز المساواة والعدالة الاجتماعية (عطية، 2013).

كما يتم تطوير القوانين لتشجيع التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالعدالة الجنائية، بما في ذلك القضاء والشرطة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المحلي، إضافة إلى تطوير القوانين لتعزيز استخدام العقوبات البديلة كبديل مؤثر عن السجن، مما يسهم في تخفيف الضغط على النظام السجني وتعزيز فرص إعادة التأهيل، ومن خلال تطوير القوانين الجزائية لتتلائم مع متطلبات نظام الإصلاح الاجتماعي، يمكن تعزيز فعالية العدالة الجنائية وتحقيق أهداف الإصلاح بشكل أفضل، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر تقدماً (شرفي، 2018).

كما يمكن تعديل القوانين لتعزيز توفير وتنفيذ برامج تأهيلية شاملة داخل المؤسسات السجنية، بما في ذلك التعليم، والتدريب المهني، والإرشاد النفسي والاجتماعي، وبرامج إدارة الغضب، والعلاج الدوائي والصحي، إضافة إلى تعديل القوانين لضمان أن السجناء لديهم الوصول الكافي إلى البرامج التأهيلية والتدريبية، وضمان توفير هذه البرامج بطريقة شاملة ومتنوعة لتلبية احتياجاتهم (هلال، 2010).

وفي السياق الفلسطيني، قد تواجه القوانين والسياسات الخاصة بالإصلاح الاجتماعي للسجناء بعض النواقص التي تحد من فعاليتها وتؤثر سلباً على إعادة تأهيل السجناء واندماجهم في المجتمع، حيث تفتقر برامج الإصلاح الاجتماعي في السجون إلى التمويل والموارد الكافية، مما يقلل من قدرتها على تقديم الخدمات والبرامج التأهيلية بشكل فعال، ويواجه الموظفون العاملون في مجال الإصلاح الاجتماعي، بما في ذلك المشرفون والمستشارون والمعالجون، نقصًا في التدريب والكفاءة، مما قد يؤثر على جودة الخدمات التي يقدمونها (عبد الباقي، 2013).

ويكون هناك نقص في التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالإصلاح الاجتماعي، مما يمكن أن يؤثر على توفر الدعم والخدمات اللازمة للسجناء، وتكون هناك قلة في توفر البرامج التأهيلية والتدريبية داخل المؤسسات السجنية، مما يقلل من فرص السجناء لاكتساب المهارات الضرورية لإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع (الحلبي، 2009).

كما يواجه السجناء تحديات كبيرة بعد الإفراج، بما في ذلك صعوبة العثور على العمل والإسكان، وهذا قد يؤثر سلباً على قدرتهم على الاندماج الاجتماعي والابتعاد عن الجريمة، كما يكون هناك نقص في الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح الاجتماعي ودوره في تقليل معدلات الجريمة وتعزيز الأمن والاستقرار (نمور، 2016).

وتشهد العديد من السجون التي تقع تحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من الجهود المستمرة الهادفة لتحقيق الإصلاح الاجتماعي والمرتبطة بمنح كافة أنواع السجناء الحقوق الكاملة، لكن هناك بعض

أنواع القصور من الناحية ناتجة عن صعوبة الوضع المالي الذي تعاني منه مؤسسات السلطة، ومن البرامج التي تطبق العمل على تأهيل النزلاء لكي يتمكن من الاندماج بالمجتمع بسهولة، ليصبح من العناصر والمكونات الفاعلة والابتعاد عن العودة لأي نوع من الجرائم، من خلال توفير العديد من مراكز التدريب وتوفير التعليم لكافة النزلاء في مختلف أنواع المهن، ليتمكنوا من توفير الإعالة لأنفسهم ولكافة أسرهم حتى وهم متواجدون داخل السجون (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2016).

ومما سبق فإن تجميع نصوص القوانين المتناثرة في قانون واحد يسهم في تحسين برامج الإصلاح الاجتماعي للسجناء في فلسطين، فتجميع نصوص القوانين المتناثرة في قانون واحد يكون خطوة مهمة نحو تحسين نظام العدالة الجنائية والإصلاح الاجتماعي في فلسطين، مما يؤدي إلى إعادة تأهيل السجناء بشكل أفضل ودمجهم في المجتمع بطريقة إيجابية وفعالة، كما لا زالت السجون الفلسطينية بحاجة ماسة لتوفر إعادة التأهيل والعمل على توسيع الأنشطة الهادفة لبناء شخصياتهم وكيانهم، وتوفير كافة الحلول لمشاكلهم المرتبطة بالاكتظاظ وغيره، رغم الظروف المحيطة بمكان وجودهم داخل السجون التي يتم احتجازهم بها بحيث تحقق التوافق مع كافة المعايير الدولية (أبو عفيفة، 2011).

المبحث الثاني: مظاهر تعزيز الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الفلسطينية

التشريعات الفلسطينية تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي من خلال عدة جوانب تركز على الجوانب الحيوية، حيث تهدف هذه الجوانب إلى تحسين ظروف السجون وإعادة تأهيل النزلاء لضمان عودتهم إلى المجتمع كأفراد منتجين ومساهمين في التنمية المجتمعية، وتتضمن جوانب الإصلاح الاجتماعي في السجون في التشريعات الفلسطينية، كما تعكس جوانب الإصلاح الاجتماعي في السجون في التشريعات الفلسطينية التزام السلطة بتحقيق بيئة إصلاحية تهدف إلى إعادة تأهيل النزلاء ودمجهم في المجتمع بشكل إيجابي، وتعد هذه الجهود جزءاً من استراتيجية شاملة لتحسين النظام الجزائي في فلسطين (غنام، 2020).

وفي هذا المبحث يتم تناول دور الإصلاح الاجتماعي في إعادة تأهيل ودمج السجناء في المطلب الأول، وجوانب الإصلاح الاجتماعي المتضمنة في التشريعات الفلسطينية والتي تناولتها التشريعات الفلسطينية في المطلب الثاني وتناول جوانبها وتحدياتها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: المؤسسات التي تشرف على الإصلاح الاجتماعي في فلسطين

يتطلب تحقيق إعادة التأهيل وإعادة الإدماج اتباع نهج شامل ومتكامل يغطي الجوانب الفردية والاجتماعية والهيكلية للإصلاح الاجتماعي، حيث أن الإصلاح الاجتماعي في السجون يمثل جزءاً حيوياً من نظام العدالة الجنائية في فلسطين، ويهدف إلى تحقيق إعادة تأهيل السجناء وتهيئتهم للاندماج في المجتمع بعد انتهاء فترة عقوبتهم، يتضمن هذا النظام مجموعة من البرامج والسياسات التي تهدف إلى تقليل معدلات العودة للجريمة وتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي (طناس، 2016).

ومن خلال نظام الإصلاح الاجتماعي يتم توفير الرعاية والدعم والمساعدة للأفراد الذين يحتاجون إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ وتطوير مهاراتهم وقدراتهم ومواهبهم؛ وتشجيعهم على الاعتراف بأخطائهم والندم عليها والتكفير عنها؛ وغرس الشعور بالانتماء والمواطنة والمسؤولية، ويشمل ذلك توفير الرعاية الشاملة للأفراد في المجالات الصحية والنفسية والاجتماعية، وضمان توفر الدعم اللازم لهم خلال فترة إعادة التأهيل والإدماج (البطوش، 2023)، ويتضمن ذلك توفير الدعم المالي والموارد الضرورية للأفراد لمساعدتهم على بناء حياة مستقرة بعد الإفراج، كما يتم تقديم برامج تدريبية وتعليمية متنوعة تستهدف تطوير مهارات وقدرات الأفراد في مختلف المجالات، مثل التعليم الأكاديمي، والتدريب المهني، والمهارات الحياتية، ويتم تصميم هذه البرامج لتلبية احتياجات الأفراد بناءً على تقييم شخصي لقدراتهم واهتماماتهم (علي، 2019).

وتشجيع الاعتراف بالأخطاء والندم عليها حيث يهدف هذا الجانب إلى تشجيع الأفراد على النظر بصدق إلى أفعالهم والاعتراف بالأخطاء التي ارتكبوها، كما يتم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمساعدة في هذه العملية، مع تشجيع الندم البناء والاستعداد للتعويض عن الأخطاء بأفعال إيجابية، وتنظيم أنشطة وبرامج

تهدف إلى غرس الشـــعور بالانتماء إلى المجتمع والمســـؤولية تجاهه، حيث يتم تنظيم فعاليات تثقيفية وتوعوية تسلط الضوء على أهمية المساهمة الإيجابية في المجتمع والالتزام بالقيم والأخلاقيات الاجتماعية (الكرد، 2018).

تحسين نوعية حياة ورفاهية وصحة وتعليم وثقافة وبيئة المجتمعات التي تستضيف الأشخاص المحتاجين إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ وتزويدهم بالخدمات والفرص والموارد اللازمة؛ وتعزيز التعاون والتضامن والأخوة والسلام بين مختلف الفئات والجماعات والأشخاص في المجتمع، ويشمل ذلك توفير البنية التحتية الأساسية مثل المأكولات والمأوى والمياه النظيفة والصرف الصحي، وذلك يهدف إلى تحسين ظروف الحياة العامة للمجتمعات، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الطبية والصحية والرعاية الصحية الأساسية، كما يسشهم في تحسين جودة التعليم وتوفير الفرص التعليمية لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الأطفال والشباب والبالغين، ويهدف ذلك إلى تعزيز الوعي الثقافي والتثقيفي لدى السكان من خلال دعم الفعاليات الثقافية والفنية والترفيهية (فرج، 2019).

إضافة إلى ضمان حماية حقوق وكرامة وحريات الأشخاص الذين يحتاجون إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ومنع المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو التعسفية وتغيير المؤسسات والسياسات والقوانين والوكالات والمنظمات التي تؤثر عليهم بطرق تضمن لهم العدالة والمساواة والإنصاف والحرية والديمقراطية والمشاركة والمسؤولية، والإصلاح (البنوي، 2021).

ويتطلب ذلك الحاجة إلى وضع آليات وسياسات لحماية حقوق الأفراد الذين يخضعون لعمليات إعادة التأهيل والإدماج، حيث يتضمن ذلك ضمان حقوقهم الأساسية مثل الحق في الحياة والحرية والكرامة الإنسانية، وضرورة منع أي نوع من أنواع المعاملة التي تجرح كرامة الأفراد أو تنتهك حقوقهم، حيث يجب ضمان عدم تعرضهم لأي أذى جسدي أو نفسي أو انتهاك لكرامتهم خلال فترة إعادة التأهيل، والحاجة إلى إصلاح المؤسسات والسياسات والقوانين والوكالات والمنظمات المعنية بعمليات إعادة التأهيل والإدماج، ويهدف هذا

التغيير إلى ضمان توفير بيئة عادلة ومواتية تعزز حقوق وحريات الأفراد وتسهم في تحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية (أبو فاره، 2024).

وتحقيق العدالة والمساواة والإنصاف والحرية والديمقراطية والمشاركة والمسؤولية، وضرورة ضمان حق الأفراد في المشاركة الفعّالة في صنع القرار وتحقيق العدالة والمساواة والحرية والديمقراطية والمسؤولية، ويتضمن ذلك توفير الفرص الكافية للمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأفراد المتأثرين بعمليات إعادة التأهيل (صبيح، 2017).

والإصلاح الاجتماعي في فلسطين يشمل مجموعة من المؤسسات والأشخاص الذين يعملون على تعزيز حقوق الأفراد، وتقديم الدعم والخدمات الاجتماعية، وإعادة تأهيل الفئات الضعيفة، وخاصة الأحداث والنزلاء (عبد الباقي، 2015)، ومن ضمن هذه المؤسسات والأشخاص:

1. المؤسسات الحكومية: والتي تضم وزارة التنمية الاجتماعية التي تعمل على تقديم برامج الدعم الاجتماعي، وتوفير الرعاية للأفراد والعائلات المحتاجة، وتعزيز حقوق الفئات الضعيفة، ووزارة الصحة التي تقدم خدمات الصحة النفسية والدعم الصحي للنزلاء والأحداث، وتساهم في برامج التأهيل، ووزارة الداخلية التي تشرف على مراكز الإصلاح والتأهيل، وتضع السياسات المتعلقة بمعاملة النزلاء (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2016).
2. المؤسسات غير الحكومية: وتتمثل في مؤسسات المجتمع المدني، مثل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم برامج الدعم والتأهيل، كجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي تقدم خدمات الصحة والدعم النفسي، وجمعية الأمل التي تعمل على دعم النساء والأطفال المتضررين من العنف، وتقدم برامج تأهيل، ومركز حقوق الإنسان، ويعنى بالدفاع عن حقوق الأفراد في فلسطين ويقدم الدعم القانوني (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2016).

3. الجهات القضائية: وتشمل محاكم الأحداث التي تنظر في قضايا الأحداث وتطبق إجراءات الإصلاح بدلاً من العقوبات التقليدية، والنيابة العامة التي تتولى مسؤوليات التحقيق في قضايا الأحداث، وتعمل على تنفيذ نظام الإصلاح الاجتماعي (هلال، 2010).

4. العاملون في مراكز الإصلاح والتأهيل: يشمل ذلك الأخصائيين الاجتماعيين، والمرشدين النفسيين، والعاملين في المجال الاجتماعي، الذين يقدمون الدعم والرعاية للنزلاء والأحداث (غنام، 2020).

5. المؤسسات الدولية: ومن بعض المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسيف تقدم دعماً في مجالات حقوق الإنسان والإصلاح الاجتماعي (سلطان، 2000).

ويرى الباحث أن الاهتمام بضمان حقوق وكرامة الأفراد الذين يخضعون لعمليات إعادة التأهيل والإدماج، ويشدد على أهمية تغيير السياسات والمؤسسات لضمان حمايتهم وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع، حيث يلعب نظام الإصلاح الاجتماعي في السجون في فلسطين دوراً حيوياً في تحقيق العدالة الجنائية والاجتماعية، من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية ودعم نفسي واجتماعي، ويسعى هذا النظام إلى إعادة تأهيل السجناء وتهيئتهم للاندماج في المجتمع، من خلال تنظيم دورات رياضية ومباريات لتحفيز السجناء على ممارسة الرياضة والاهتمام بصحتهم البدنية، وتنظيم أنشطة ترفيهية مثل العروض المسرحية، الموسيقية، والألعاب الترفيهية لتحسين الحالة النفسية للسجناء، ووضع خطط فردية لإعادة تأهيل السجناء تتضمن تحديد أهداف محددة لتحقيقها خلال فترة السجن، مما يسهم في تقليل معدلات العودة للجريمة وتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي، وتحتاج هذه الجهود إلى دعم مستمر وتعاون بين مختلف الجهات لتحقيق أهدافها بنجاح.

المطلب الثاني: أبعاد الإصلاح الاجتماعي التي تناولتها التشريعات الفلسطينية

تتضمن أبعاد الإصلاح الاجتماعي التي تناولتها التشريعات الفلسطينية تحسين ظروف السجون، وتتضمن التشريعات ضمان توافر الرعاية الصحية اللازمة للنزلاء، بما في ذلك العلاج الطبي الدوري والفحص الصحي

المنتظم، وتتناول التشريعات ضرورة توفير ظروف إقامة ملائمة للنزلاء من حيث التهوية، النظافة، وتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والماء (سلطان، 2000).

وتضمن التشريعات حق النزلاء في الحصول على التعليم الأساسي، بما في ذلك محو الأمية وتعليم المراحل الدراسية الأساسية، وتوفر التشريعات برامج تدريبية مهنية للنزلاء لتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة تساعدهم في توفير فرص العمل لهم بعد خروجهم من السجون، وتضمن التشريعات توفير خدمات الدعم النفسي للنزلاء من خلال أخصائيين نفسيين واجتماعيين لمساعدتهم في التعامل مع الضغوط النفسية والإصلاح السلوكي، وتنظيم برامج اجتماعية تهدف إلى تعزيز العلاقات الإيجابية بين النزلاء وتقوية الروابط الأسرية، بالإضافة إلى برامج الإرشاد والإصلاح الاجتماعي (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2016).

وتشمل التشريعات برامج إعادة تأهيل تهدف إلى تعديل السلوكيات السلبية وتعزيز السلوكيات الإيجابية لدى النزلاء، وتوفر التشريعات برامج لدعم النزلاء بعد الإفراج عنهم، بما في ذلك المساعدة في العثور على عمل وتوفير السكن، وكذلك تقديم الإرشاد والمتابعة لضمان عدم العودة إلى الجريمة، وتتضمن التشريعات برامج توعية تهدف إلى تعليم النزلاء حقوقهم وواجباتهم، بالإضافة إلى قوانين المجتمع التي يجب عليهم احترامها بعد الإفراج عنهم، تشمل التشريعات برامج إرشاد ديني وأخلاقي تهدف إلى تعزيز القيم الأخلاقية والدينية لدى النزلاء، مما يساعد في تهذيب سلوكهم وإعادة تأهيلهم (النميري، 2016).

ومن جوانب الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الفلسطينية العقوبات البديلة حيث يشجع القانون على استخدام العقوبات البديلة بدلاً من السجن في بعض الحالات، مثل العمل لخدمة المجتمع، والإقامة الجبرية، والمراقبة الإلكترونية، وهذه العقوبات تهدف إلى تقليل آثار العقوبة السالبة للحرية وتعزيز عملية الإصلاح والتأهيل (أبو عفيفة، 2011). فالقانون الفلسطيني يتضمن:

الفرع الأول: استبدال العقوبة

البنود التي تتيح للقاضي استبدال عقوبة السجن بالعمل لخدمة المجتمع في حالات معينة، خصوصاً في الجرائم البسيطة أو لأول مرة، وتهدف هذه العقوبة إلى إصلاح الجاني من خلال إشراكه في أنشطة مجتمعية مفيدة، مما يساعد على تقليل الوصمة الاجتماعية ويوفر فائدة مباشرة للمجتمع (البراك، 2020)، فالحالات المؤهلة لاستبدال العقوبة حالات الجرائم البسيطة التي لا تنطوي على عنف أو تهديد خطير للأمن العام، كما يمكن تطبيق هذه العقوبة على الجناة الذين ارتكبوا جريمة لأول مرة، بهدف إعطائهم فرصة للإصلاح وتجنب التأثيرات السلبية للسجن، فإذا فشل الجاني في الالتزام بشروط العمل لخدمة المجتمع، يمكن للقاضي إلغاء العقوبة البديلة وإعادة تنفيذ عقوبة السجن، كما تُفرض إجراءات إضافية مثل الغرامات أو زيادة ساعات العمل المجتمعي إذا كانت المخالفات غير جسيمة (الجندي، 2016).

ففي المادة رقم (399) التي أوضحت أن لكل فرد تم الحكم عليه بالحبس المقرر لمدة أقل من ثلاثة شهور بحيث يتم الطلب من جهة النيابة العامة العمل على تشغيله بدلاً من العمل على تنفيذ مقتضيات عقوبة الحبس المحكوم بها عليه خارج مؤسسات الإصلاح والتأهيل، في حال لم تتوفر نصوص قانونية تحث على حرمانه من ذلك، فهذه المادة تضع الشروط التي يجب توافرها لاستبدال العقوبة، ومنها: أن تكون الجريمة المرتكبة من الجرائم البسيطة، وأن يكون الجاني ليس من أصحاب السوابق الجنائية الخطيرة، وأن يوافق الجاني على العمل لخدمة المجتمع بدلاً من الحبس (أبو عفيفة، 2011).

ومما سبق فهذا النص في القانون الجزائي الفلسطيني يوفر بديلاً إصلاحياً لعقوبة الحبس القصير من خلال السماح للمحكوم عليهم بالعمل خارج السجن، والهدف من هذا البديل هو تعزيز إعادة التأهيل، تخفيف الازدحام في السجون، وتقديم فائدة للمجتمع، ومع ذلك، فإن الاستفادة من هذا الخيار تخضع لتقدير القاضي وظروف كل حالة على حدة.

الفرع الثاني: الإقامة الجبرية

تتيح بعض المواد القانونية إمكانية فرض الإقامة الجبرية على الجاني كبديل عن السجن، وتساعد الإقامة الجبرية في تقليل تكلفة الحبس وتجنب اكتظاظ السجون، كما تسمح للجاني بالبقاء مع أسرته والاستمرار في العمل أو الدراسة تحت إشراف معين. ويعتبر فرض الإقامة الجبرية على مرتكب الجريمة، أو القيام بحظر تواجده في مكان محدد، من أهم الوسائل التي تسهم في إصلاحه وتوفير وسائل لتأهيله، لتسهم في خفض احتمالية رجوعه لارتكاب أي نوع من الجرائم، وخاصة إذا كان لبيئته الاجتماعية دور كبير في توجهه أو زيادة سلوكياته التي تكون بمجملها منحرفة (الحلبي، 2009).

فالتشريع الفلسطيني عالج ذلك من خلال تشديد الرقابة على مرتكب الجريمة من خلال خضوعه لرقابة كافية من جهاز الشرطة باعتبارها من أنواع التدابير الوقائية كي تسهم في مواجهة كافة أنواع السلوكيات الإجرامية التي تعتبر خطيرة التي يرتكبها بعض الفئات من المجرمين، فقد تضمن قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960 المطبق في الضفة الغربية بعض البنود التي تتناول تدابير فرض مختلف أنواع الإقامة الجبرية، أما المادة (25) من نفس القانون فتعتبر أن الحد الأدنى لعقوبة الحبس تكون بمقدار أسبوع، وتكون الغرامة المقدرة بمقدار (5) دنانير، فس المقابل يكون الحد الأقصى للحبس هي ثلاث سنوات بحيث تكون الغرامة بمقدار (200) دينار في حال عدم تعيين الحد الأقصى لها، ومما سبق فهذا القانون قام بإعطاء صلاحية تسهم في فرض هذه الأنظمة للقاضي باعتباره الشخص الأقدر على العمل على تقدير كافة الأسباب المؤدية إلى فرض الإقامة الجبرية، وتفاصيل تحديد موادها وتفاصيل أحكامها، وبيان شروطها بعد الاطلاع على ملف المتهم (المغيض، 2022).

ومما سبق فإن فرض الإقامة الجبرية كبديل عن السجن في القانون الجزائي الفلسطيني يكون خياراً فعالاً لتحقيق الإصلاح الاجتماعي، وتقليل الاكتظاظ في السجون، وخفض تكاليف الحبس، وهذه العقوبة تتيح للجاني البقاء مع أسرته واستمرار التعليم أو العمل، مما يعزز فرص إعادة الاندماج الإيجابي في المجتمع،

ويتطلب تطبيق هذا البديل إطاراً قانونياً واضحاً وإجراءات رقابية فعالة لضمان الالتزام بالشروط المحددة (عبد الباقي، 2015).

الفرع الثالث: الغرامة الجنائية

تعبر الغرامة عن فرض مبلغ مقدر من المال على الفرد المحكوم عليه من خلال جلسات المحكمة وتكون تلك المبالغ لصالح الخزينة العامة للدولة، وبصرف النظر عن مختلف مزاياها، إلا أنها تتضمن العديد من المشكلات والصعوبات، ومن ضمنها وجود ضعف في مستويات تحقيق قوتها الردعية لدى الأفراد المتهمين الذين يكونون مقتدرين من الناحية المادية، ومن المتوقع أن لا تحقق غايتها من شخصية العقوبة، ومن الممكن أن يقوم بتحملها غير المحكوم عليهم من المتهمين، كما أنه في بعض الحالات تقلب إلى عقوبة السجن في حال التخلف عن سدادها، فتخرج من دائره كونها تعتبر عقوبة بديلة، وبالبرغم من سلبياتها، فهي تبقى من إحدى السبل العملية التي تنبطق في حال ارتكاب المتهمين الجرائم من النوع غير الخطرة (الرواشدة، 2000).

وقد أخذ قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م الأردني المطبق في فلسطين بعقوبة الغرامة، وعدها عقوبة أصلية عند ارتكاب بعض أنواع الجرائم، كما ورد ضمن المادتين (22، 26) من قانون العقوبات، حيث عدت باعتبارها عقوبة إضافية كما هو وارد ضمن المواد (171–175) من نفس نصوص القانون باعتبارها كجريمة الرشوة وجرائم الاختلاس إضافة إلى عقوبة استثمار الوظيفة، أما وجود الغرامة وعدها من العقوبات التي تعتبر بديلة لخضوع المتهم للسجن حيث تناولت المادة (27) من هذا القانون أن المحكمة تستطيع الحكم باستبدال عقوبة الحبس والذي يكون مدته أقل من ثلاثة أشهر بتحديد الغرامة الملائمة، وقد تأمر المحكمة بمعاملة المحكوم عليه بعقوبة الحبس بخصوصية محددة وفق ما هور وارد ضمن قانون السجون (رمضان، 2011).

الفرع الرابع: الاختبار القضائي

يعد من الإجراءات القضائية بحيث يقوم على منع المحكمة من القيام بفرض أي عقوبة أو النطق بحكم معين، أو منعها من تنفيذ الحكم بعد أن تكون قد صدر عنها، وخلال ذلك يتم وضع المحكوم عليه لزمن محدد أو لوقت غير محدد تحت إجراءات الاختبار القضائي مرفقاً بشروط معينة تسند، لهيئة تكون متخصصة لتشرف على كافة إجراءات تنفيذها، فعند إخلال المحكوم عليه بشرط منها، فتقوم المحكمة بفرض عقوبة بناء على حكم تصدره، أو تقوم بتنفيذ العقوبات التي صدرت عنها بحق المحكوم عليه بها، والمعلقة بموجب مختلف الالتزامات التي حددت عليه، وتعتبر إجراءات الاختبار القضائي من العمليات الإصلاحية التي يمكن إسهامها في تغيير سلوكات العديد من المجرمين، وبناء على ما يقدم لهم من أنواع المساعدات وكافة الإرشادات المقدمة لهم خارج السجون، ويعتبر وفق آراءالأستاذ (مارك إنسل) من البدائل لمختلف أنواع الأحكام الجنائية التي تعتبر تقليدية.

ومن المعلوم أن الاختبار القضـــائي يعد من الأنظمة التي تحتوي على إجراءات تســـهم في تقييد الحرية، في العديد من المراحل ومنها مرحلة ما قبل صـــدور أي حكم بالإدانة أو في مرحلة بعد صـــدور أي حكم آخر، وهـذه الإجراءات لا يمكن تطبيقهـا على جميع فئـات المجرمين، كمـا تعتبر من الفرص التي يقوم القاضي بمنحها لتحقيق هدف تقويم سلوكه المتهمين خارج السجون، وإبعاده عن مختلف الآثار السلبية التي ترافق العقوبات التي تكون ســـالبة للحرية، وتطبق هذه الإجراءات عند قبول المتهم لها بصـــراحة (عبد الرحمن، 2015).

وفي فلسطين فقد تضمن القانون تدابير تتعلق بإجراءات الاختبار القضائي المفروضة على الأطفال الأحداث، فقد تناولت المادتان (20) إجراءات المحكمة التي تتضمن وضع فئة الأحداث تحت رقابة شديدة بإشراف مراقب يحدد لمتابعة السلوك الخاص بالحدث لمدة معينة لا تزيدمن عن (3) سنوات ولا تقل عن سنة واحدة.

الفرع الخامس: الإفراج الشرطي: ويسمى في الفقه القانوني (نظام البارول) ، ويرتبط بإطلاق سراح أي نوع من النزلاء في مؤسسات الإصلاح الاجتماعي قبل أن يستكمل المدة المحددة لحكمه، بتحقق العديد من الشروط، ومن ضمنها وضع النزيل ضمن رقابة محددة تشرف عليه من قبل جهة مختصة لمساعدته في الفترة المتبقية لمدة حكمه، ويحقق الإفراج الشرطي مختلف أحكام تحقيق الاصلاح الاجتماعي الذي يكون هدفه تحقيق حماية المجتمع من كافة أنواع الجرائم المرتكبة من قبل أي فرد، ومن مبررات الإفراج الشرطي، تحقيق تشجيع كافة أنواع المحكوم عليهم على أن يلتزموا بالسلوكيات الجيدة، وعدم مخالفة التعليمات والقانون داخل السجن، كما تحققي الهدف من إصلاحه ليتم العمل على إعادة دمجه في مختلف فئات المجتمع، وهو يعد تفريداً للمعاملة العقابية.

أما من حيث شروطه فتكون مقررة ومحددة إما بقوة مواد القانون، أو من خلال موضوع الإفراج الشرطي من قبل السلطة المختصة، وهذا النوع من الإجراءات يتفق مع إجراءات الاختبار القضائي من حيث الوصول إلى تحقيق حسن السلوك للسجين خلال فترة تعليق الحكم الصادر بحقه، أما الاختلاف بينه وبين الاختبار القضائي في أنه يتضمن تطبيق مقتضيات الحكم، ووقف جزء منه، في حين أن إجراءات الاختبار القضائي فيتم تعليق الحكم الصادر بحقه قبل إيداع المتهم داخل السجن (سويلم، 2010).

والقانون الفلسطيني لا يطبق نظام الإفراج الشرطي، ولكي يحقق المشرع هذا الهدف فقد قرر إعفاء مدير السجن المحكوم عليه من ربع المدة الباقية لمكوثه في السجن بتحقق شروط معينة، لتشجيعهم على تحسين مواقفهم وسلوكهم، وفق المادة (45) من القانون الذي يتعلق بمراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني، ونصت على الإفراج عن النزيل عند مرور ثلثي مدة الحكم، وخلال وجودة في السجن كان يتمتع بحسن السير والسلوك، وأن عملية الإفراج عنه لا تعتبر من الخطورة بمكان على الأمن العام، أما إذا عدت العقوبة من نوع الحبس المؤبد فيتم الإفراج عنه في حال قضاءه (20) عاماً في السجن بحيث يكون سلوكه خلالها هذه المدة حسناً (عبد الباقي، 2015).

ويرى الباحث أن الظروف التي جعلت المشرع الفلسطيني لا يطبق هذا النظام، ترجع لعدم اعتماد المشرع على نظام قاضي يتعلق بتطبيق العقوبات، إذ أن تطبيق هذه الأنظمة والإجراءات لا يتم بمعزل عن بعضها البعض، خاصة أن الإفراج الشرطي يعتبر من المسائل التي تكون ضمن نطاق قاضي تطبيق العقوبات ويستقل بإجراءاتها.

المطلب الثالث: تخصيص التشريعات القانونية الفلسطينية لتناول الإصلاح الاجتماعي

تعد التشريعات الجزائية الفلسطينية خطوة أساسية نحو تحقيق الإصلاح الاجتماعي للسجناء، إلا أن مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة يعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك التنفيذ العملي والموارد المتاحة، ومن المهم فهم أن القوانين الجزائية لا تعتبر الهدف النهائي، بل هي أداة تستخدم لتحقيق الأهداف الاجتماعية والقانونية المحددة (هلال، 2010).

وتكون القوانين الجزائية في فلسطين شاملة ومتضمنة للعديد من البنود التي تدعم الإصلاح الاجتماعي للسجناء، مثل العقوبات البديلة وبرامج التأهيل والإعادة التأهيل، كما يتم تطبيق القوانين الجزائية بشكل عادل ومتساوٍ لضمان حقوق السجناء وتحقيق العدالة الجنائية، وهناك تشريعات ولوائح ثانوية تفصل كيفية تطبيق القوانين الجزائية على الأرض، وهي متوافقة مع مبادئ الإصلاح الاجتماعي، ويتوقف نجاح عمليات الإصلاح الاجتماعي على فعالية البرامج التي تقدمها السلطات القضائية والمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك برامج التأهيل والإعادة التأهيل والدعم الاجتماعي (أبو فاره، 2023).

وتتم مراقبة وتقييم دوري لبرامج الإصلاح الاجتماعي لتحديد فعاليتها وتحديد النقاط التي يمكن تحسينها، حيث يتطلب ذلك من خلال توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ البرامج بشكل فعال، بالإضافة إلى الدعم القانوني والمؤسساتي (الجندي، 2016).

والقانون الجزائي الفلسطيني يهدف إلى تحقيق العدالة الجنائية والحماية الاجتماعية، وهو يتضمن بعض البنود التي تسعى إلى تعزيز الإصلاح الاجتماعي للسجناء، وومع ذلك، فهذا القانون ليس بالضرورة شاملاً بما يكفي لتحقيق كل أهداف الإصلاح الاجتماعي، ويمكن أن تواجهه بعض النواقص والتحديات في التطبيق العملي (الدجني، 2014)، ومن جوانب شمول القوانين الجزائية الفلسطينية ما يأتي:

1. يشمل القانون الجزائي الفلسطيني بعض البنود التي تسمح بتبني عقوبات بديلة للسجن في بعض الحالات، مثل العمل لخدمة المجتمع والإقامة الجبرية والمراقبة الإلكترونية، وهذه العقوبات تهدف إلى تقليل استخدام السجن وتحقيق الإصلاح والتأهيل الاجتماعي (عبد الباقي، 2015).
2. تتوفر السجون في فلسطين برامج تأهيل شاملة تستهدف تعزيز المهارات الحياتية والتعليمية والمهنية للسجناء، وتعزيز قدراتهم الاجتماعية والنفسية، كما يشجع القانون على استخدام الإفراج المشروط بعد تقديم دورات تأهيلية وتدريبية للسجناء، بالإضافة إلى توفير دعم مجتمعي لهم بمجرد الإفراج (عبد الباقي، 2015).
3. يتم إجراء مراجعات دورية وتقييمات لبرامج الإصلاح الاجتماعي للتأكد من فعاليتها وتحسينها بما يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للسجناء والمجتمع (عبد الرحيم، 2020).

كما أن متانة القانون الفلسطيني في تحقيق الإصلاح الاجتماعي للسجناء تعتمد على عدة عوامل تشمل النصوص القانونية، الهيكل التنظيمي، والتطبيق العملي، فالقانون الفلسطيني يحتوي على بنود تدعم متطلبات برامج إعادة التأهيل، مما يعكس توجهاً نحو تحقيق الإصلاح الاجتماعي، حيث يشجع القانون على التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج إعادة التأهيل، في ظل وجود بنية تحتية تنظيمية قوية يدعم تطبيق الإصلاح الاجتماعي بفعالية (الكرد، 2018)، فتحتاج المؤسسات الإصلاحية إلى موارد كافية وكوادر مدربة لتنفيذ برامج إعادة التأهيل والعقوبات البديلة، وتكون هناك كوادر مؤهلة ومدربة في مجالات علم النفس والعمل الاجتماعي للإشراف على تنفيذ برامج الإصلاح (صبح، 2019).

وتطبيق القانون على أرض الواقع هو ما يحدد فعاليته، فهناك آليات فعالة لمتابعة وتنفيذ العقوبات البديلة وبرامج التأهيل، إضافة لوجود نظام لمراقبة وتقييم فعالية البرامج الإصلاحية يساعد في تحسينها وتطويرها باستمرار (العليمات، وريكات، و غبوش، 2017).

ومما سبق فالمشرع الفلسطيني يحتوي على عناصر قوية تدعم الإصلاح الاجتماعي للسجناء، ولكن فعاليته تعتمد على التطبيق العملي والتعاون بين مختلف الجهات، وتحسين البنية التحتية، وتوفير الموارد، وتعزيز التعاون يمكن أن يزيد من متانة القانون في تحقيق الأهداف المرجوة، ويعتمد نجاح تحقيق الإصلاح الاجتماعي للسجناء على التزام النظام القضائي والسلطات المختصة، بالإضافة إلى وجود بنية تحتية تنظيمية وموارد كافية لتنفيذ البرامج اللازمة ومراقبتها وتقييمها بشكل دوري (عبد الرحيم، 2020).

ولقد أثبت الواقع العملي أن الفرق ما زال كبيراً بين مستوى السجون كمؤسسات عقابية إجتماعية تهدف للإصالح والتأهيل، وما يجب أن تكون عليه لتحقيق رسالتها التأهيلية، وذلك لأن زيادة معدلات الإجرام وما ترتب عليها من زيادة في أعداد الجناة قد شكل أمام هذه المؤسسة عقبة كبيرة في استيعاب أعداد المحكومين، مما أوجد مشكلة ما يسمى بازدحام السجون وتكدسها بما يفوق طاقتها الإستيعابية (البيايضة، 2014)، يضاف إلى ذلك أن غالبية الأحكام الصادرة كانت في مجملها عقوبات سالبة للحرية قصيرة المدة، الأمر الذي لم يمكن تلك المؤسسات من تطبيق برامجها حسب ماهو مخطط لها، فهي تضع الفرد الذي يكون محكوماً عليه في السجون وبمدة قصيرة، حيث تكون عدم كفاية هذه المدة للتعرف عليه ومعرفة البرنامج الإصلاحي والتأهيلي المناسب له، لذلك فإن معدلات رصد العودة لسلوكيات الجريمة تكون عالية لدى الأفراد الذين أفرج عنهم بعد قضاء مدة عقوبتهم التي تكون ضمن الفترة القصيرة، مما يؤكد أن هذه العقوبة لم تعد نافعة لا في تحقيق الردع الخاص ولا العام وعلى ضوء الجدول المعد لها، الأمر الذي انعكس سلباً على النزلاء، بحيث أن قصر مدة العقوبات السالبة للحرية قد اكسب بعض النزلاء أنماطاً جرمية لم يعرفوها من

قبل نتيجة اختلاطهم بالنزلاء الآخرين من المكررين وأرباب السوابق، يضاف إلى ذلك النفقات الباهظة التي تنفقها تلك المؤسسات في عمليات الإيواء والإصلاح (العتيلي، 2018).

وعلى الرغم من ان التشريع الفلسطيني قد أخذ ببعض هذه الوسائل والإجراءات ومن ضمنها وقف تنفيذ العقوبة إضافة إلى استبدال العقوبة المتعلقة بالحبس بدفع غرامة أو مصادرة لمقتنيات أو الاثنين معاً، إلا أن هنالك أنماطاً أخرى من البدائل لتلك العقوبات ذات جدوى وفائدة ما زالت غائبة عن تلك التشريعات الجزائية، على الرغم من أن الدول الأخرى قد أخذت بها وطبقتها في تشريعاتها وقد أثبتت فاعليتها وجدواها وانعكست بصورة ايجابية على سياساتها العقابية والتأهيلية (عطاطرة، 2019).

فالاصلاح الاجتماعي هو الوسيلة الهامة لتحقيق النفع للمجتمع، فيترتب عليها الكثير من أنواع الفوائد، ومن أهمها تحقيق الإصلاح الاجتماعي للمتهم والعمل على تأهيله، من خلال العمل على إلزامه بالعمل في المنظومة السلوكية الصحيحة ضمن الانخراط في المشاريع النافعة التي تبعد المتهم عن سلبيات وجوده ومكوثه داخل السجون وقيامه بمخالطة أصحاب السوابق من السجناء، وهي تعمل على إكساب السجين مهنة شريفة التي تقيه من الوقوع في فخ البطالة، التي تتسبب في سلوكه في مختلف طرق الجريمة، مما يحقق منفعة السجين وأسرته وتحقق منفعة المجتمع (عطية، 2013).

وعلى الرغم من أهمية تحقيق الإصلاح الاجتماعي، وللوصول إلى نجاحه في تحقيق أهدافه يشترط العديد من العوامل التي تضمن ذلك ومن ضمنها أن يتناسب نوع العمل الإصلاحي ومدته مع مقدار جسامة ارتكاب المتهم للجرائم، ومراعاة وجود القدرة الجسدية لدى المتهم المحكوم عليه، فعند عدم قدرته على القيام بمهام العمل فيتم البحث عن عمل بديل وفق قدرته، وبناء على ذلك يقوم السجين بتقديم كفيل يسهم في ضمان قيامه بعمله واستمراريته بها، إضافة إلى تناسب هذا العمل مع المكانة الاجتماعية للفرد السجين، بحيث يتجنب الشعور بالازدراء من الناحية الاجتماعية، مما يسبب انعكاسات نفسية، من حيث الإذلال النفسي (النميري، 2016).

ويرى الباحث أن القانون الجزائي الفلسطيني يحقق الأهداف الاجتماعية للسجناء إذا تم تطبيقه بشكل فعال وتوفير الموارد اللازمة لدعم البرامج الاجتماعية والإصلاحية، ومع ذلك، يتطلب تحقيق الإصلاح الاجتماعي النجاح في عدة جوانب، بما في ذلك التشريعات الجزائية، وتطبيقها العملي، والبرامج التأهيلية والإصلاحية المقدمة في السجون.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج

بعد عرض موضوع الدراسة وشرح تفصيلاته فقد توصلت الدراسة لعدة نتائج وهي:

1. تم التوصل إلى تعريف دقيق لنظام الإصلاح الاجتماعي كإطار يهدف إلى إعادة تأهيل وإدماج الأفراد المدانين في المجتمع، وبيان كيفية إسهام هذا النظام في تحسين السلوك وتقليل معدلات العود إلى الجريمة من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية وإرشادية.
2. الأهمية الكبيرة لنظام الإصلاح الاجتماعي في التشريعات الجزائية الفلسطينية، حيث يُعَدّ أداة فعالة في تحقيق العدالة التصالحية وتعزيز الأمن الاجتماعي، ويتم من خلال هذا النظام توفير بيئة داعمة تساعد الأفراد المدانين على التغيير الإيجابي وإعادة الاندماج في المجتمع.
3. أن الأهداف الأساسية لنظام الإصلاح الاجتماعي تتضمن تأهيل السجناء، تعزيز قدراتهم المهنية والاجتماعية، وتقليل معدلات الجريمة، وتهدف هذه الأهداف إلى تحقيق العدالة الإصلاحية بدلاً من العدالة العقابية البحتة، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر أماناً واستقراراً.
4. إن الدور المحوري للإصلاح الاجتماعي في تأهيل الأفراد المدانين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وأظهرت البيانات أن البرامج الإصلاحية، مثل التعليم المهني والدعم النفسي، تساهم بشكل كبير في تحسين فرص إعادة الاندماج وتقليل نسب العودة إلى الجريمة.
5. أن التشريعات الجزائية الفلسطينية تحتوي على بعض الأسس الداعمة لنظام الإصلاح الاجتماعي، لكنها تفتقر إلى التطبيق الفعال والشامل، وتمت الإشارة إلى أن هناك حاجة ماسة لتطوير هذه التشريعات لتواكب التطورات الحديثة في مجال العدالة الإصلاحية.

6. أن نظام الإصلاح الاجتماعي الحالي يحقق بعض النجاح في عمليات التأهيل والإدماج، ولكن هناك العديد من التحديات التي تقلل من فعاليته، ومن بين هذه التحديات نقص الموارد والتمويل، وعدم توفر برامج متخصصة تلبي احتياجات جميع المدانين.

7. الدور الحاسم للمجتمع المحلي في دعم عمليات إعادة التأهيل والإدماج، وتمت الإشارة إلى أن تفاعل المشرع القانوني مع مؤسسات المجتمع المحلي يعزز من فعالية برامج الإصلاح الاجتماعي، إلا أن هناك عقبات تواجه هذا التفاعل، مثل ضعف التنسيق ونقص الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح الاجتماعي.

8. وجود عدة سبل لتطوير التشريعات الجزائية، منها تعزيز الشراكات بين المؤسسات القانونية والمجتمع المدني، وتطوير برامج تأهيل متكاملة تراعي احتياجات المدانين المختلفة، وأكدت على ضرورة تحديث القوانين لتشمل آليات واضحة ومحددة للإصلاح الاجتماعي.

التوصيات

بعد عرض نتائج الدراسة

1. يجب مراجعة التشريعات الجزائية الفلسطينية فيما يتعلق بتناولها للإصلاح الاجتماعي لضمان مطابقتها لمعايير تطبيق كافة جوانبه وضمان توفيرها لكافة أنواع السجناء.

2. ينبغي تعزيز التشريعات الجزائية والعقابية الفلسطينية لتسهم في تطوير برامج تأهيل وإعادة تأهيل شاملة داخل السجون، تتضمن التعليم والتدريب المهني والدعم النفسي والاجتماعي.

3. توفير الدعم اللازم للسجناء بمجرد الإفراج عنهم من السجون الفلسطينية، بما في ذلك الإرشاد والدعم النفسي والمهني لمساعدتهم في إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

4. ينصح بتعزيز التشريعات الفلسطينية بمواد قانونية واضحة لتطوير آليات فعالة للمراقبة والرقابة على السجون لضمان احترام حقوق السجناء وتنفيذ البرامج الإصلاحية الاجتماعية بشكل صحيح.

5. يراعى أن تتبنى التشريعات القانونية الفلسطينية برامج تأهيل وإعادة تأهيل شاملة تتناسب مع احتياجات السجناء وتعزز فرص إعادة إدماجهم في المجتمع.

6. يستوجب تعزيز الإشراف والرقابة القانونية على السجون الفلسطينية لضمان تطبيق التشريعات واللوائح بشكل صحيح ومنع أي انتهاكات لحقوق السجناء.

7. العمل على تعزيز التعاون بين القضاء والسلطات الإدارية والمؤسسات الحكومية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والقانونية للإصلاح الاجتماعي في السجون.

8. يمكن تشجيع البحث القانوني في مجال الإصلاح الاجتماعي في السجون الفلسطينية لتطوير فهم أفضل للتحديات والفرص المتعلقة بهذا المجال وتطوير السياسات والتشريعات بناءً على الأدلة القانونية والعلمية.

المراجع العلمية

أبو عفيفة، طلال. (2011). *الوجيز في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني*. الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

أبو فاره، سعيد. (2023). ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي: دراسة مقارنة (في ضوء التشريعات الفلسطينية والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية). *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث*، 8(1)، الصفحات 1-24.

أبو فاره، سعيد. (2024). ضمانات المتهم في مرحلة ما بعد المحاكمة دراسة مقارنة في ضوء التشريعات الفلسطينية والمعايير الدولية " نظام روما الأساسي". *المجلة المصرية للدراسات القانونية*، 2(1)، الصفحات 73-110.

أحمد، صلاح. (2023). المشكلات التي يعاني منها الأسرى الفلسطينيين المحررين من السجون الإسرائيلية والاستراتيجية الوطنية لتدويل قضية الأسرى من وجه نظر الاسرى المحررين. *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث*، 8(1)، الصفحات 109-132.

أحمد، محمد سامي. (2020). الصلح الجنائي والوساطة في التشريع الجنائي الفلسطيني "دراسة مقارنة". رسالة ماجستير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

البراك، أحمد. (2020). *الحصانة من منظور المواجهة الجزائية لظاهرة الفساد في التشريع الفلسطيني*. فلسطين، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

البطوش، مهند. (2023). الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. *مجلة التربية لجامعة الأزهر*، 2(188)، الصفحات 408-448.

بن الطيبي، مبارك. (2019). فلسفة المشروع الجزائري في الحد من العقاب في ظل السياسة الجنائية المعاصرة. *مجلة القانون*، 8(1)، الصفحات 30-46.

البنوي، كايد. (2021). دور برامج المؤسسات الإصلاحية في تعديل اتجاهات النزلاء نحو العلاقة مع المجتمع "البرامج الدينية أنموذجاً: دراسة ميدانية على إمارة الشارقة. *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*، 29(2)، الصفحات 381-405.

البيايضة، نور. (2014). *دور مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة إلى الجريمة لدى النزيلات في الأردن: مركز إصلاح وتأهيل الجويدة للنساء*. رسالة ماجستير منشورة. عمان: جامعة مؤتة.

الجندي، نبيل. (2016). فاعلية برنامج إرشادي للتوافق النفسي على نزلاء الإصلاح والتأهيل في فلسطين. *مجلة جامعة الشارقة*، 13(2)، الصفحات 267-292.

جيلالي، الحسين. (2021). النفع العام كعقوبة بديلة في تحقيق السياسة الجنائية الحديثة. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، 6(2)، الصفحات 632-648.

الحديثي، فخري ، و الزعبي، خالد. (2010). *شرح قانون العقوبات القسم العام*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحلبي، محمد. (2009). *الوجيز في أصول المحاكمات الجزائية*. الأردن: دار الثقافة العربية.

الحولي، رأفت. (2018). *الضمانات الدستورية والقانونية لتنفيذ الأحكام القضائية في التشريع الفلسطيني: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية*. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: الجامعة الإسلامية.

الدجني، يحيى. (2014). أثر مؤسسات الدعوة في إصلاح السجين الجنائي وتأهيله: دراسة تطبيقية على سجن غزة المركزي. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية*، 22(1)، الصفحات 165-201.

رمضان، السيد. (2011). *رعاية وتأهيل المسجونين–الجريمة والأعراف*. مصر: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.

الرواشدة، حسين. (2000). *مجتمع السجون في الأردن*. الأدرن: دار وائل للنشر، عمان.

سلطان، أمينة. (2000). *تقرير حول ممارسة التعذيب في التحقيق. فلسطين: سلسلة تقارير قانونية*؛ الهيئة المستقلة لحقوق المواطن.

سويلم، علي. (2010). *تكييف الواقعة الإجرامية*. الأردن: دار المطبوعات الجامعية.

شرفي، سراج الدين. (2018). التكييف القانوني للدعوى الجنائية: دراسة مقارنة في ضوء قانون الإجراءات الجنائية الأردني. *مجلة العدل*، 18(20)، الصفحات 30–60.

الشركسي، محمد. (2018). دور الإصلاحات الجنائية والعقابية في إعادة الإندماج الاجتماعي للمحكوم عليهم. *المجلة الليبية العالمية*، 18(20)، الصفحات 3–19.

صبح، شادي. (2019). *الحرمان من الحقوق المدنية كعقوبة في التشريع الجنائي الفلسطيني: دراسة مقارنة*. رسالة ماجستير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

صبيح، علي. (2017). *العمل للمنفعة العامة كعقوبة بديلة في القانون الجزائي الفلسطيني*. رسالة ماجستير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

طناس، راكز. (2016). *معاملة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل: دراسة مقارنة*. رسالة ماجستير منشورة. القدس: جامعة القدس.

عاني، خولة. (2022). *فاعلية دور الأخصائي الاجتماعي فى إشباع احتياجات نزيلات المؤسسات الإصلاحية: دراسة ميدانية لسجن الملز بمدينة الرياض*. رسالة ماجستير منشورة. الرياض: جامعة القصيم.

عبد الباقي، مصطفى. (2013). شرح قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001. مجلة جامعة بير زيت، 13(3)، الصفحات 60-88.

عبد الباقي، مصطفى. (2015). قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني. الأردن: وحدة البحث العلمي والنشر.

عبد الباقي، مصطفى. (2017). موانع المسؤولية الجزائية وفقا لقانون العقوبات الاردني الساري في الضفة الغربية ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني. *مجلة جامعة النجاح* – قسم العلوم الإنسانية، 17(23)، الصفحات 30-57.

عبد الرحمن، أحمد. (205). *شرح قانون العقوبات القسم العام*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبد الرحيم، محمد. (2020). مواقف ونضالات الأسرى من الاتفاقات الموقعة بين السلطة الوطنية والفلسطينية وإسرائيل. *مجلة مركز حضارات البحر المتوسط*، 22(49)، الصفحات 49-129.

عبد الوهاب، نسمة. (2016). العوامل المرتبطة بالأخصائي الاجتماعي وتحد من عملية التأهيل الاجتماعي للمسجونين المقبلين على الإفراج: دراسة مطبقة على السجن العمومي بدمو. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، (10)، الصفحات 189-202.

العتيلي، علا. (2018). *أنماط العلاقات السائدة بين النزيلات في مركز الإصلاح والتأهيل (الجويدة)*. رسالة ماجستير منشورة. عمان: جامعة مؤتة.

عطاطرة، أحمد جلال. (2019). *السياسة الجنائية الفلسطينية في مكافحة الجرائم الجمركية*. رسالة ماجستير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

عطية، إبراهيم. (2013). *الحق في سرعة الإجراءات الجزائية*. رسالة ماجستير منشورة. القدس: جامعة القدس.

العليمات، حمود، وريكات، عايد، و غبوش، ريهام. (2017). المشكلات التي يواجهها نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل واحتياجاتهم في الأردن. *مجلة دراسات وأبحاث*، 8(26)، الصفحات 258-285.

العنزي، مناور. (2021). واقع اداء العاملين بالمؤسسات الاصلاحية في تأهيل النزلاء: دراسة ميدانية. *المجلة العربية للدراسات الامنية*، 37(1)، الصفحات 40-49.

غنام، شفاء. (2020). *الشرعية الجنائية الزمانية (دراسة فقهية مقارنة مع قانون العقوبات الفلسطيني)*. رسالة ماجستير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

فرج، نادية. (2019). *الحماية الجنائية للبيئة ضمن منظومة التشريعات الفلسطينية*. رسالة ماجستير منشورة. القدس: جامعة القدس.

قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م. (بلا تاريخ).

قانون الاحداث رقم (24) لسنة 1968 والقانون المعدل لقانون الاحداث رقم (7) لسنة 1983. (بلا تاريخ).

القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م المطبق في فلسطين. (بلا تاريخ).

قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960م المطبق في الضفة الغربية في فلسطين. (بلا تاريخ).

قانون رقم (6) لسنة 1998م بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل " السجون ". (بلا تاريخ).

القحطاني، مناحي. (2018). تقييم البرامج التأهيلية من وجهة نظر نزلاء سجن الملز: دراسة ميدانية. *المجلة العربية للدراسات الامنية*، 33(72)، الصفحات 35-76.

قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن حماية الأحداث. (بلا تاريخ).

قعلي، عرين. (2019). *المشكلات النفسية والاجتماعية وعلاقتها بالضغوط النفسية لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في محافظات الضفة الغربية*. رسالة ماجستير منشورة. طولكرم: جامعة القدس المفتوحة.

الكرد، سالم. (2018). ضوابط التوقيف وضماناته في التشريعات الجزائية الفلسطينية: دراسة مقارنة. *مجلة جامعة القدس المفتوحة*، 25(2)، الصفحات 231-278.

الماحي، محمد. (2017). السياسة الجنائية بالمغرب وأنواع العقوبات البديلة لمكافحة الجريمة. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، 17(5)، الصفحات 133-141.

محمد، نسبية. (2021). بيئة السجن وأثرها على تكيف النزلاء: دراسة اجتماعية. *مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية*، 1(6)، الصفحات 179-196.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2016). تقرير حول ممارسات التعذيب في سجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة بين 2013-2014. فلسطين: منشورات المركز.

المغيض، محمد. (2022). بدائل الإصلاح المجتمعي في ظل تعديلات قانون العقوبات الأردني: دراسة مقارنة. *مجلة كلية الشريعة والقانون لجامعة دقهلية*، 22(3)، الصفحات 2407-2438.

الناصر، عبد الله ، و الرواشدة، حسين. (2012). *صدمة الإفراج للسجناء واندماجهم في المجتمع-دراسة علمية ميدانية*، الأردن: جمعية المعهد الدولي لتضامن النساء.

نجم، محمد صبحي. (2014). *قانون العقوبات القسم العام النظرية العامة للجريمة*. الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

نمور، محمد سعيد. (2016). *أصول الإجراءات الجزائية*. الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

النميري، سامر. (2016). *ضمانات المتهم والمحاكمة العادلة*. رسالة ماجستير منشورة. القدس: جامعة القدس.

هاني، طاهر محسن. (2023). السجون ومتطلبات الاصلاح: دراسة ميجانية في سجن بابل المركزي. *مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية*، 13(3)، الصفحات 449-476.

هلال، جميل. (2010). *نظام العدالة الجنائية في فلسطين: دراسة اجتماعية قانونية*. فلسطين، رام الله، بير زيت: منشورات جامعة بير زيت: سلسلة العدالة.

وريكات، عايد. (2013). *نظريات علم الجريمة*. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

THE SOCIAL REFORM SYSTEM IN PALESTINIAN PENAL LEGISLATION IN FORCE

By
Nasser Mohammed Abdullah Omar

Supervisor
Dr. Mohammed Abu Al-Rub

This Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Criminal Law, An-Najah National University, Nablus.

2024

THE SOCIAL REFORM SYSTEM IN PALESTINIAN PENAL LEGISLATION IN FORCE

By
Nasser Mohammed Abdullah Omar
Supervisor
Dr. Mohammed Abu Al-Rub

Abstract

The study aimed to explore the system of social reform in the current Palestinian penal legislation. The central issue of the study revolves around the effectiveness of the current system of social reform within Palestinian penal legislation in achieving its objectives related to rehabilitating individuals and reintegrating them into society. The study examines this effectiveness by analyzing a set of criteria, including the legislative framework, the implementation of laws, rehabilitation and reintegration programs, infrastructure, and the challenges facing this system.

The study adopted a descriptive and inductive approach by examining available legal sources and literature, including legal books and references specializing in criminal law and social reform.

One of the main findings of the study is that social reform plays a pivotal role in rehabilitating convicted individuals and reintegrating them into society. Rehabilitative programs, such as vocational education and psychological support, significantly contribute to improving reintegration opportunities and reducing recidivism rates. The findings also revealed that Palestinian penal legislation contains some fundamental elements supporting the social reform system; however, it suffers from a lack of effective and comprehensive implementation, emphasizing the urgent need to develop these legislations to be more aligned with modern developments in the field of restorative justice.

Keywords: social reform system; criminal legislation; rehabilitation; prisoner reintegration.